الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Finances et comptabilité

الموضـــــــــــــــوع

التدقيق الداخلي كآداة لتحسين جودة القوائم المالية دراسة حالة: مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-بسكرة-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب(ة):
برباري ريان
زميري نسرين

الأستاذ المشرف:
أ.شناي عبد الكريم

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	شويخي إسماعيل	أستاذ محاضر أ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	شناي عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	بومعراف فاطمة الزهرة	أستاذ محاضر ب	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2024/2023

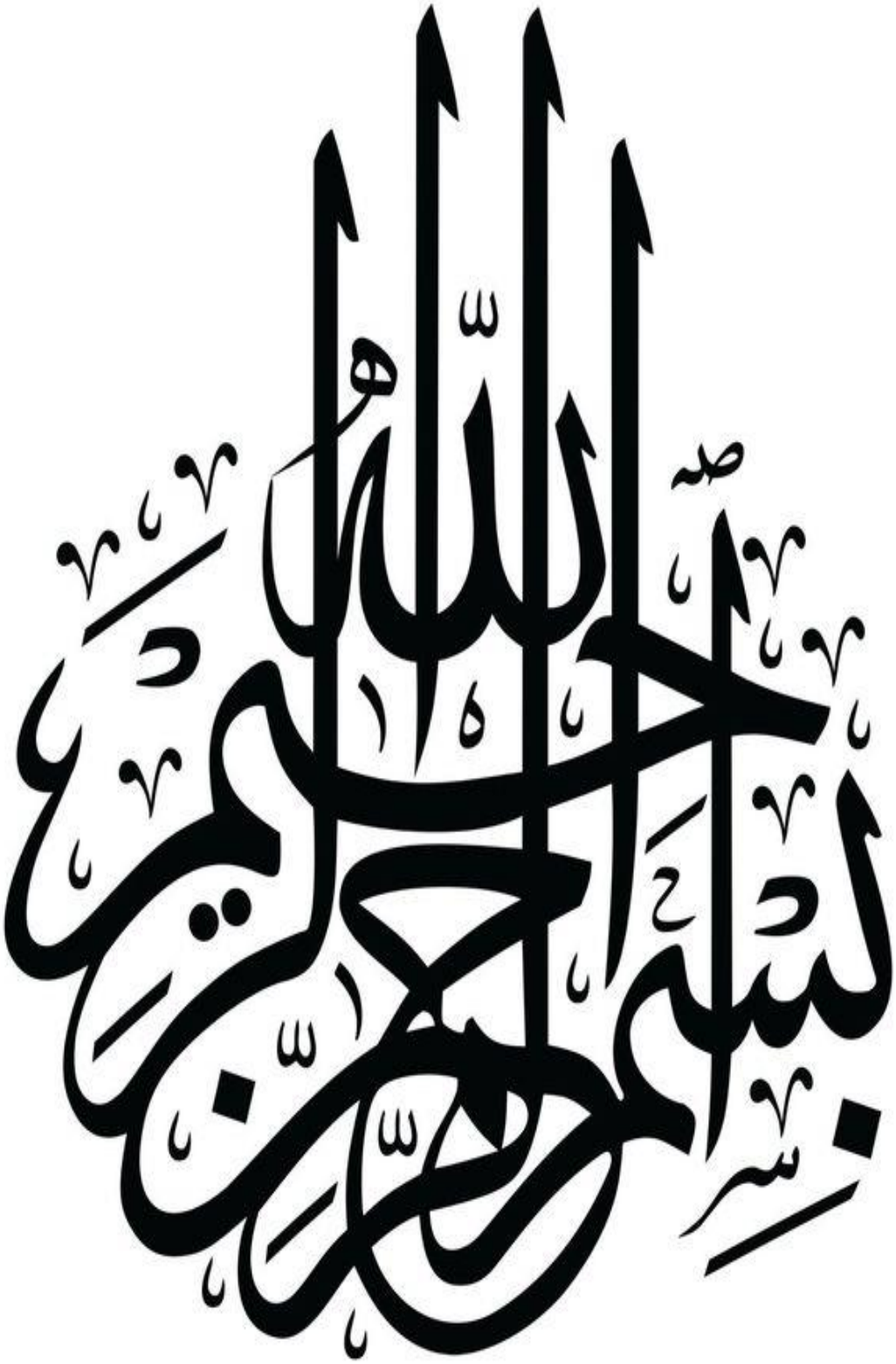
بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Finances et comptabilité

الموضـــــــــــــــــوع

التدقيق الداخلي كآداة لتحسين جودة القوائم المالية دراسة حالة: مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-بسكرة-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب(ة):
بربارى ريان
زميري نسرين

الأستاذ المشرف:
أ.شناي عبد الكريم

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	شويخي إسماعيل	أستاذ محاضر أ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	شناي عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	بومعراف فاطمة الزهرة	أستاذ محاضر ب	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر و تقدير

الحمد لله أولا وأخيرا حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه
الذي وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع
يسرني تقديم الشكر الكبير لوالدي ووالدتي اللذان تعبا وسهرا على تربيتي وتعليمي منذ الصغر
كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور عبد الكريم شناي على التوجيهات والملاحظات
التي أفادني بها طوال إنجاز هذا العمل
كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أعضاء اللجنة الذين سيكون لهم دور بتخصيص جزء من وقتهم
لقراءة هذا العمل متواضع والذي ستكون لملاحظاتهم وتوجيهاتهم كل الاهتمام
كما أتقدم بشكري العميق إلى جميع أساتذتي طيلة مشواري الدراسي
وكل أصحاب الفضل العلمي علي فلكم كل الحب والتقدير والاحترام
وفي الأخير نحتسب هذا العمل لله ولا نزكي على الله عملا راجين منه أن يجعله من صالح
الأعمال وأن ينفع به كل من يلتمس طريق العلم به

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،حيث وجود تدقيق داخلي فعال في المؤسسة يؤدي بدوره إلى تحقيق الجودة في القوائم المالية حيث لتحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على إظهار دور التدقيق الداخلي في الرفع من جودة القوائم المالية في المؤسسة محل الدراسة ،وقد تم إختيار المؤسسة محل الدراسة على هذا الأساس لتوفرها على هذه الوظيفة.

ولإختبار صحة الفرضيات تم الإعتماد على منهج دراسة حالة وقد خلصة الدراسة إلى أن للتدقيق الداخلي دور هام في قياس جودة القوائم المالية وتحسينها وذلك من خلال مساهمة المدقق الداخلي في تقدم معلومات محاسبية دقيقة.

الكلمات المفتاحية : التدقيق الداخلي، القوائم المالية، جودة القوائم المالية.

This study aimed to know the contribution of internal audit in improving the quality of the financial statements in the Algerian economic institution, as the presence of effective internal audit in the institution leads in turn to achieving quality in the financial statements. To achieve the objectives of the study, reliance was placed on demonstrating the role of internal audit in raising the quality of the financial statements. In the institution under study, the institution under study was chosen on this basis because it has this job.

To test the validity of the hypotheses, a case study approach was relied upon. The study concluded that internal auditing has an important role in measuring the quality of financial statements and improving them through the internal auditor's contribution in providing accurate accounting information.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر والتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ-د
الفصل الأول : الإطار النظري للتدقيق والتدقيق الداخلي	
تمهيد	1
المبحث الأول:الإطار العام للتدقيق	6-2
المطلب الأول: تطور مفهوم التدقيق	2
المطلب الثاني: أهداف التدقيق و أهميته	4
المطلب الثالث: مبادئ و فروض التدقيق	6
المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي	12-9
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي وأهميته	9
المطلب الثاني: أهداف و أنواع التدقيق الداخلي	10
المطلب الثالث: معايير التدقيق الداخلي و خدماته	12
الفصل الثاني: القوائم المالية	
تمهيد	17
المبحث الأول:ماهية القوائم المالية	20-18
المطلب الأول: مفهوم وأهداف القوائم المالية	18
المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية	19
المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية	20
المبحث الثاني:عرض القوائم المالية	38-22
المطلب الأول: قائمة الميزانية وجدول حساب النتائج	22
المطلب الثاني: قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في الأموال الخاصة	30

المطلب الثالث: قائمة الملحقات	38
المبحث الثالث: جودة القوائم المالية	42-38
المطلب الأول: مفهوم جودة القوائم المالية	38
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية	39
المطلب الثالث:مساهمة التدقيق الداخلي في رفع جودة القوائم المالية	40
خلاصة الفصل	42
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة–بسكرة	
المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة	49-45
المطلب الأول: تعريف المؤسسة	45
المطلب الثاني: أهداف وسياسة المؤسسة	49
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	49
المبحث الثاني:القوائم المالية للمؤسسة	
المطلب الأول:عرض القوائم المالية للمؤسسة	56
المطلب الثاني:إستخدام مؤشرات النسب المالية	61
المطلب الثالث:إستخدام مؤشرات توازن المالي	67
خلاصة الفصل	70
خاتمة	71
قائمة المراجع	72
الملاحق	76

قائمة الجداول

الرقم	إسم الجدول	الصفحة
01	التطور التاريخي للتدقيق	3
02	مستخدمو القوائم المالية وإحتياجاتهم	21
03	الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول	24
04	الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم	26
05	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	28
06	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	29
07	سيولة الخزينة(الطريقة المباشرة)	33
08	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	34
09	جدول تغير الأموال الخاصة	37
10	منتجات مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-	47
11	يتمثل في توزيع أفراد العينة حسب فئات المؤسسة	48
12	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة جانب الأصول2019/2018	57
13	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة جانب الأصول 2021/2020	58
14	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة لجانب الخصوم 2021-2018	59
15	تغيرات حساب النتائج لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2018-2021	60
16	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة جانب الأصول	61
17	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة جانب الخصوم	62
18	نسب السيولة	63
19	نسب النشاط	64
20	نسب التمويل والإستقلالية المالية	65
21	نسب المردودية المالية و الإقتصادية	66
22	مؤشرات جدول حسابات النتائج	66

23	رأسمال العامل	68
24	إحتياج رأسمال العامل	68
25	الخزينة	69

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	هيكلة مجمع الصناعات الغذائية أقروديف	
02	هيكلة مصلحة الموارد البشرية	

مقدمة

مقدمة:

في ظل العولمة، شهد العالم الإقتصادي تطورات كبيرة، ومن أبرز هذه التطورات ظهور الشركات متعددة الجنسيات . تتميز هذه الشركات سواءا كانت صناعية أو تجارية أو خدماتية بتنوع أنشطتها و تعددها و تواجدها في فروع متعددة ، و ذلك للحفاض على رؤوس الأموال المستثمرة و زيادة قيمة حقوق المساهمين و المستثمرين فيها و بالتالي يعمل القائمون على إدارة هذه الشركات على الإحتفاظ بالأصول لضمان حقوق الدائنين ، و ذلك من خلال الإفصاح السليم عن المعلومات المحاسبية و المالية التي تعرض في القوائم المالية.

تتأثر موثوقية و مصداقية القوائم المالية بكثرة المعلومات المحاسبية والمالية ، ومن هنا يبرز دور التدقيق في التأثير على قياس جودة القوائم المالية ، نظرا للتطورات المستمرة في أنظمة المعلومات و البيانات الكبيرة التي يجب معالجتها و تهيئتها كمعلومات يمكن الإعتماد عليها لتحقيق معايير الجودة ، و بالتالي يجب أن يؤثر التدقيق على صحة و مصداقية المعلومات المالية المدرجة في القوائم المالية للمؤسسات . لا تكمن إهتمامات المستخدمين بالقوائم المالية على سهولة الحصول عليها ، بل تتعدى إلى جودة تلك المعلومات التي يحصلون عليها . و ذلك من خلال توفر ملائمة و موثوقية المعلومات المالية .

و على غرار جميع المؤسسات الإقتصادية في العالم ، تهدف المؤسسات الإقتصادية الجزائرية على تعزيز قوة القوائم المالية المنفصلة عنها من خلال الإعتماد على دور التدقيق الداخلي .

بناءا على ما سبق فقد حاولنا صياغة الإشكالية الآتية:

الإشكالية :

" هل التدقيق الداخلي يعتبر كأداة لتحسين جودة القوائم المالية؟ " .

الأسئلة الفرعية :

1-ماهو المقصود بعملية التدقيق الداخلي وماهي أهميتها؟

1-ما المقصود بالقوائم المالية وماهي المكونات الرئيسية لها؟

2-هل للتدقيق الداخلي دور في تحسين جودة القوائم المالية؟

4-هل القوائم المالية وحدها كافية لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة؟

الفرضيات :

1-أصبحت عملية التدقيق الداخلي واجبا ضروريا لجميع المؤسسات ، حيث تساعد في تقديم صورة موثوقة للقوائم المالية

2-تكشف القوائم المالية عن الحالة المالية للمؤسسة ، حيث تهدف إلى تبسيط البيانات المالبية المحاسبية لتكون سهلة الفهم ومتوافقة مع إحتياجات المستخدمين.

3-يساهم التدقيق الداخلي في تحسين من جودة القوائم المالية ،من خلال تحديد الأدوات وتطبيق المبادئ والمعايير المتعارف عليها لإثبات صحة القوائم المالية.

4-نعم، يعد تنوع القوائم المالية أمر يسمح للمؤسسة بتحديد الحالة المالية الحالية والمستقبلية ،حيث تلعب دورا أساسيا في تحليل الأوضاع المالية داخل المؤسسة .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان أثر التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم لمالية و بالتالي تقديم صورة حقيقية عن نشاط المؤسسة و حماية حقوق المستثمرين و الملاك و جميع الأطراف المعنية فيها.

أهداف الموضوع :

من بين الأهداف التي تسعى إليها الدراسة ما يلي :

1- توضيح الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية.

2- التعرف على الأسس النظرية للقوائم المالية وعملية التدقيق الداخلي.

3- محاولة تسليط الضوء على تقييم الأداء المالي في المؤسسة .

4- التعرف على الجوانب الهامة لعملية التدقيق و مدى إستفادتها في تقييم جودة القوائم المالية .

أسباب إختيار الموضوع :

- الإرتباط بين الموضوع و مجال التخصص في المحاسبة و التدقيق .
- زيادة المعرفة وإكتساب المزيد من المعلومات حول الواقع العملي، نظرا لأن التدقيق الداخلي تم التركيز عليه بشكل نظري فقط دون التطبيق العملي.

المنهج المتبع :

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث يتم جمع المعلومات الدقيقة و الكافية حول موضوع الدراسة ، مع محاولة إسقاط الجانب النظري و فهم مختلف جوانب الموضوع و كشف أبعاده خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة محل الدراسة .

صعوبات البحث :

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث :

- مواجهة صعوبة في جمع المعلومات من المؤسسة محل الدراسة .
- نظرا لحساسية الموضوع فمن الصعب الحصول على كل المعلومات عن المؤسسة .

هيكل البحث :

للإجابة على إشكالية موضوع الدراسة ، قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول : الفصل الأول يتعلق بالإطار النظري للتدقيق الداخلي ، حيث ينقسم إلى ثلاثة مباحث رئيسية ، في المبحث الأول تطرقنا إلى التدقيق المحاسبي ، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لعرض الإطار النظري للتدقيق الداخلي بشكل منفصل . أما المبحث الثالث فقد تم فيه عرض معايير التقرير ووسائل التدقيق الداخلي .

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه للقوائم المالية حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث : المبحث الأول تم عرض ماهية القوائم و مستخدميها ، ثم تم عرض القوائم المالية في المبحث الثاني . أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لمناقشة جودة القوائم المالية .

أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه لدراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة بولاية بسكرة. ذلك بأخذ نظرة حول المؤسسة بالتعرف عليها وفهم القوائم المالية المستخدمة في تقييم الآداء المالي لها وتحليل الميزانية المالية لها .

الدراسات السابقة :

الدراسة 1 : عوماري عائشة، دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة الخدمة البنكية من وجهة نظر موظفي البنك،أطروحة دكتورا في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أحمد دراية،أدرار، الجزئر،2018

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على منهجية التدقيق الداخلي داخل البنوك في الجزائر وفق معايير الدولية للتدقيق، كما هدفت إلى محاولة عرض مختلف الخدمات البنكية التقليدية منها والحديثة،ولتحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها قام الباحث بإستخدام أسلوب الوصفي والتحليلي لوصف متغيرات الدراسة ومعالجة البيانات .

وأثبتت نتائج الدراسة أن التدقيق الداخلي من أهم وظائف الرقابة التي يتم من خالها فحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية، بالإضاف إلى يعمل التدقيق الداخلي على تقليل من حدوث الأخطاء والعمل على تقديم النصح للمديرين وهذا ما يحسن جودة الخدمات المقدمة في البنوك .

الدراسة 2 : شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك الدورة (مبيعات–مقبوضات)،شهادة ماجستار في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، الجزائر ،2003

تهدف هذه الدراسة إلى محتولة إبراز أهمية المراجعة الداخلية بالمؤسسة بإعتبارها أداة فعالة ،كما هدفت إلى محاولة إظهار الأعمال التي تقوم بها المراجعة الداخلية ومدى مساهمتها في خلق القيمة المضافة في حالة ما إذا قام بإستغلالها من طرف المديرية العامة للمؤسسة ،ولتحقيق أهداف الدراسة وإختبار

فرضـــياتها قام الباحث بإســـتخدام المنهج التاريخي التحليلي لدراســـة التطور التاريخي للمراجعة وكل من المنهجين الوصفي والتحليلي وكذا أسلوب الإستقراء والإستنتاج.

وأثبتت نتائج الدراسـة أن المراجعة تعمل على منع وتقليل من الأخطاء ةهذا مايزيد الحاجة لها فبالإضـافة إلى تقديم النصـائح للمديرين لتقليل ومنع الأخطاء ،تسعى المراجعة الداخلية إلى الحد أيضـا من الإسـراف والضـياع الشـيء الذي يزيد من المردودية وحسـن الأداء ويزيد من كفاءة والفاعلية وبالتالي زيادة الأرباح المسجلة من طرف المؤسسة .

الدراســـة 3 : محمد بلقايد خملول،إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاســـبية دراســـة حالة مجموعة من الشـــركات المجمعة الجزائرية،أطروحة دكتورا،كلية العلوم الاقتصـــادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر.

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة خاصة في ظل المتغيرات الدولية والمتمثلة في إستحداث معايير محاسبية جديدة تتعلق بالقوائم المجمعة،كما هدفت أيضا إلى الوقوف على مدى مسايرة النظام المحاسبي المالي للإصلاحات على مستوى الدولي والمتمثلة في إصدار وتعديل المعايير المحاسبية المتعلقة القوائم المالية المجمعة .

وأثبتت نتائج الدراسة أنه هناك تزايد كبير في الإهتمام بموضوع مجمع الشركات والقوائم المالية على المستوى الدولي وخاصة المنظمات المحاسبية الدولية وذلك من خلال إصدار المعايير التي تفسر كل الجوانب المتعلقة بغية الوصول إلى معلومات الدراسة .

الفصل الأول : الإطار النظري للتدقيق والتدقيق الداخلي.

تمهيد الفصل :

يعد التدقيق وظيفة مهمة في المؤسسة لأنه يلعب دورًا مهمًا في ضمان الأمن و دقة المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية ومدى تعبيرها عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة لأنها مبنية على مجموعة من المبادئ والافتراضات التي تتمثل في المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها وينقسم إلى عدة أنواع من بينها التدقيق الدخلي.

التدقيق الداخلي هو عبارة عن أنشطة منظمة مستقلة وموضوعية تقوم بالتدقيق وتقديم الإستشارات بهدف إضافة قيمة للمؤسسة ومساعدتها على تحقيق أهدافها والعمل على تحسين كل من الأداء والعمليات ، وهناك معايير تنظم وتوضح كيفية أداء عمل المدقق الداخلي .

ومن أجل دراسة ماسبق ذكره فقد قسمنا هذا الفصل إلى المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الإطار العام للتدقيق .

المبحث الثاني : ماهية التدقيق الداخلي .

المبحث الأول : الإطار العام للتدقيق.

المطلب الأول : تطور مفهوم التدقيق.

أولا : التطور التاريخي للتدقيق :

إن المتتبع لآثار المراجعة عبر التاريخ يدرك بأن هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل ، الدفع والإحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم ، فعلى حسب خالد أمين فإن المراجعة ترجع إلى حكومات قدماء المصريين واليونان الذين إستخدموا المراجعين بغيت التأكد من صحة لحسابات العامة .وكان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء ، بالتالي صحتها .

المراجعة (AUDIT) مشتقة من الكلمة اللاتينية (AUDIRE) ومعناها يستمع . (طواهر و صديقي ، 2006، صفحة 6)

ثم إتسع نطاق التدقيق فشمل وحدات القطاع الخاص الإقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج كما ورد سنه 1494 ميلادي في موسوعة "لوقاباشيليو" تحت عنوان (Summa de Arthmitica Geametra Proportion Action)

فقط أدت سهولة إستعمال النظام إلى إنتشار تطبيقه ذلك الإنتشار الذي ساعد على تطور المحاسبة والتدقيق فقد نشات حاجة أصحاب المؤسسات إلى التأكد من الدقة محسبية للسجلات والمطابقات الواقع حال المشروع ، وقد زادت تلك الحاجه نتيجة إتساع حجم المؤسسات وظهور شركات الأموال ما تضمنه ذلك من فصل بين ملكية المؤسسة وإدارتها مما دعى المساهمين إلى تعيين مدققي حسابات كوكلاء عنهم بأجر للقيام بمراقبة الأعمال الإدارة . (الدين، 2015، صفحة 8)

وأدى ظهور نظرية القيد المزدوج في القرن الخامس عشر إلى سهولة وتبسيط إنتشار تطبيق المحاسبة والتدقيق ، ويبين التطور التاريخي لمهنة تدقيق الحسابات أن أول جمعية للمحاسبين أنشأت في فينيسيا (شمال إطاليا) سنة 1581م وكان على من يرغب مزاولة مهنة المحاسبة والتدقيق أن ينظم إلى عضوية هذه الجمعية وكانت تتطلب سنوات ليصبح الشخص خبير محاسبة وقد أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1969م شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق . (المغربي، 2016، صفحة 9)

وكان لصدور قانون الشركات البريطاني عام 1862 والذي نص على وجوب التدقيق بهدف حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم، أن ساهم بزيادة الإهتمام بمهنة تدقيق الحسابات وإنتشارها .

وبعد بريطانيا تبعتها فرنسا عام 1881 والولاية المتحدة الأمريكية عام1882 وألمانيا عام 1896 وكندا عام 1902 وأستراليا عام 1904 وفنلندا عام 1911 ، وتتابعه بعد ذلك معظم دول العالم حتى

لايكاد يخلو بلد في العالم اليوم من تنظيم لمهنة تدقيق الحسابات ، وعلى هذا الأساس نشأت مهنة المراجعة (تدقيق الحسابات) لمساعدة المنشأة أو المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات في كثير من الدول . (رفاعة، 2018، صفحة 19)

وقد كانت لهذه التطورات أثر كبير في تغيير مفهوم التدقيق في العالم كما تم تحديد وتطوير معايير و تقنيات التي كان لها دور كبير في تحسين نظام التحقق والتأكد من المعلومات في المؤسسات.

وسوف نعرض في الجدول التالي مختلف المراحل اللتي مر بها التدقيق:

الجدول رقم (01):التطور التاريخي للتدقيق.

المدة	الأمر بالمراجعة	المرجع	أهداف المراجعة
من 2000قبل المسيح إلى 1700ميلادي	الملك ، إمبراطور ، الكنيسة ، الحكومة .	رجل الدين ، كاتب .	معاقبة السراق على إختلاس الأموال ، حماية الأموال.
من 1700 إلى 1850	الحكومة ، المحاكم التجارية و المساهمين.	المحاسب .	منع الغش ، و معاقبة فاعليه، حماية الأصول.
من 1850 إلى 1900	الحكومة و المساهمين .	شخص مهني في المحاسبة و أو قانوني.	تجنب الغش و تأكيد مصداقية الميزانية .
من 1900 إلى 1940	الحكومة و المساهمين .	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة.	تجتب الغش و الأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية .
من 1940 إلى 1970	الحكومة ، البنوك و المساهمين .	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة.	الشهادة على صدق و سلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.
من 1970 إلى 1990	الحكومة ، هيئات أخرى و المساهمين .	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة و الإستشارة.	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية و إحترام المعايير المحاسبية و معايير المراجعة.

إبتداء من 1990	الحكومة ، هيئات أخرى و مساهمين.	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة و الإستشارة .	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات و نوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل إحترام المعايير ضد الغش العالمي.

المصدر : محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي ،المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2005 ،ص7_8

ثانيا : مفهوم التدقيق :

التعريف الأول : عرف حسب معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي(AICPA) ، التدقيق على انه طريقة منظمة للحصول بموضوعية على أدلة وقرائن الإثبات بخصوص ما هو مثبت بالدفاتر والسجلات ، حول الأحداث الإقتصادية للمشروع وتقييمها للتأكد من درجة التماثل بين ما هو مثبت وهذه الأحداث وفق مقاييس معينة ، ونقل نتائج إلى الأطراف المعنية . (كايد، 2012، صفحة 16)

التعريف الثاني : أنه النشاط الذي يطبق بإستقلالية وفقا لمعايير وإجراءات من أجل القيام بالفحص قصد التقييم و معرفة مدى ملائمة ، و درجة ثقة ، وسير جميع الأنشطة داخل المؤسسة وفقا لمعايير محدده ل (علون، 2019، صفحة 17)

التعريف الثالث : يقصد بتدقيق الحسابات فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التطبيق فحصا إنتقاديا منظما ، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي في ذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومات ، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة. (الله، 2014، صفحة 7)

من هذه التعاريف يمكن أن نقول أن التدقيق هو جمع وتقييم الأدلة والبراهين الكافية والمقنعة بطريقة موضوعية من قبل شخص مستقل ومؤهل لإبداء رأيه الفني المحايد في مدى مطابقة المعلومات ذات الصلة بالمؤسسة للواقع، وتقديم هذا الرأي في شكل تقارير للأطراف الداخلية أو الخارجية للمؤسسة.

المطلب الثاني : أهداف التدقيق و أهميته .

أولا : أهداف التدقيق : و هناك هدفين هما:

أ– أهداف تقليدية : وتشمل نوعين (رئيسية وفرعية) :

1– أهداف رئيسية :

- التحقق من مدى صحة و دقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الإعتماد عليها .
- إبداء الراي الفني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي .

2- أهداف فرعية (ثانوية) :

- إكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو التلاعب في الحسابات .
- تقليل فرص إرتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط واجراءات تحول دون ذلك .
- إعتماد الإدارة على تقرير مدقق الحسابات ورسم السياسات الإدارية وإتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا .
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات المناسبة الاستثماراتهم .
- تقديم التقارير المختلفة وملء الاستثمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق . (الوقاد و لؤي ، 2019م_1440هـ، صفحة 23)

ب-الاهداف الحديثة (المتطورة) :

مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف المرسومة من قبل الإدارة.

تحديد الإنحرافات من خلال مقارنة التقديرات مع ما تم إنجازه .

تقييم النتائج بالنسبة لما كان مستهدفا .

تحقيق لأفضل كفاية إنتاجية

تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية للمجتمع. (عائشة، 2018، صفحة 22)

ثانيا: أهمية التدقيق .

تنبع أهمية تدقيق من كونه وسيلة لا غاية تهدف إلى خدمة عدة فئات سواء كانت داخل أو خارج المنشأة وتربطهم علاقة بها حيث تعتمد هذه الفئات على التقرير النهائي لعملية التدقيق في إتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطوط المستقبلية لها من هذه الفئات ما يلي :

1- إدارة المشروع التي تعتمد إعتمادا كليا على البيانات المحاسبية المدققة (من قبل الجهة محايدة في عملية التخطيط ومراقبة الأداء وتقييمه).

2- المستثمرون الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة في إتخاذ القرارات التي تستخدم لتوجيه مدخراتهم وإستثماراتهم بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن.

3- الجهات الحكومية التي تعتمد على القوائم المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة وفرض الضرائب وغير ذلك .

4- المقرضون والبنوك الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة بحيث تساعدهم في التعرف على الوضع المالي للمنشئة التي تقوم بتقديم قروض أو تسهيلات إئتمانية لهم. (الشحنة، 2015، صفحة 39)

المطلب الثالث : مبادئ و فروض التدقيق .

أولا: مبادئ التدقيق :

1- **المبادئ المرتبطة بركن التحقيق(التدقيق) :**

وتتمثل في المبادئ التالية :

أ- مبدأ تكامل الإدراك الرقابي : يعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وأثارها الفعلية والمحتملة على كيان المنشأة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، ولوقوف على إحتياجات مختلف الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية من جانب أخر.

ب- مبدأ الشمولية في مدى التدقيق الإختياري : يعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المنشأة الرئيسية و الفرعية وكذلك جميع التقارير والقوائم المالية المعدة بواسطة المنشأة، مع مراعاة الاهمية النسبية لهذه الأهداف والتقارير

ج- مبدأ الموضوعية في التدقيق : ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير الشخصي أو التمييز أثناء التدقيق وذلك بالإستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤكد رأي المدقق وتدعمه خصوصا اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون احتمال حدوث الأخطاء فيها أكبر من غيرها .

د- مبدأ تدقيق مدى الكفاية الانسانية: يشير هذا المبدأ إلى وجوب تدقيق مدى الكفاية الانسانية في المنشأة ،بجانب تدقيق الكفاية الانتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المنشأة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمنشأة وهذا المناخ تعبير عن ما تحتويه المنشأة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

2- المبادئ المرتبطة بركن التقرير:

تتمثل هذه المبادئ في :

أ– مبدأ كفاية الإتصال: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون تقرير أو تقارير مدقق الحسابات أداة لنقل العمليات الاقتصادية للمنشأة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير .

ب–مبدأ الافصاح : يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق ،كل مامن شأنه توضيح مدى تنفيذ أهداف المنشأة، ومدى التطبيق لمبادئ والاجراءات المحاسبية والتغيير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية وإبراز جوانب الضعف–إن وجدت– في الأنظمة الرقابة الداخلية المستندات الدفاتر والسجلات

ج– مبدأ الانصاف: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير المدقق تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق ، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية. (بوعكاز، 2015، صفحة 78)

ثانيا : فروض التدقيق :

1– عدم وجود تعارف حتمي بين مصلحة المدقق ومصلحة إدارة المؤسسة توجد: علاقة تبادل للمنفعة بين إدارة المؤسسة والمدقق فالإدارة تعتمد في إتخاذ معظم قراراتها على المعلومات المالية التي ترتبط برأي المدقق الحسابات وبذلك تستفيد من المعلومات التي تم تدقيقها بدرجة كبيرة مما يجعل من إستخدام التدقيق أمرا مستحبا وأن تكون عملية تدقيق إقتصادية وعملية.

2– ثبات حقائق الماضي في المستقبل ما لم يظهر تغير في الظروف :أن هذا الفرض مستمد من فرض المحاسبي وهو فرض الاستمرارية المؤسسة يعني هذا الفرض أنه إذا إتضح للمدقق أن الإدارة المؤسسة رشيدة في تصرفاتها مثلا عند شراء احد الاصول وأن الرقابة الداخلية سليمة فإنه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل إلا إذا وجد الدليل عكس ذلك والعكس صحيح .

3– الصدق في المحتويات التقرير: يفسر هذا الفرض في أن تقرير المدقق يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي كما أن عبء الاثبات يقع على المدقق ولا يستطيع نقله إلى الإدارة وينشأ فرض الصدق من حقيقة وضع المدقق باعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المؤسسة أو خارجها .

4- تطبيق المبادئ المحاسبية :يقوم هذا الفرض على أن الكشوف المالية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إذ يعتبر الإلتزام بالمبادئ المحاسبية مؤشرا حقيقيا للحكم على مدى صلاحية القوائم المالية الختامية وتمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة . (سارة، 2023، صفحة 10)

5- فرض خلو القوائم المالية المقدمة للفحص من الأخطاء غير العادية أو التلاعب :يقوم عمل مدقق الحسابات في الأساس على فرضية خلو القوائم المالية من الأخطاء والتلاعب، وإذا تبث العكس يصبح عمل مدقق الحسابات تفصيلي وهذا حتى يتأكد من عدم وجود الأخطاء و التلاعبات .

6- إمكانية فحص المعلومات المالية والقوائم :يجب أن تكون القوائم المالية المعدة من طرف الإدارة قابلة للفحص ، وحتى يتمكن مدقق الحسابات من فحص البيانات المالية يجب أن تتوفر هذه البيانات على مجموعة من المعايير أهمها :

-يجب أن تكون البيانات المالية ملائمة لمستخدميها ، كما يجب أن تكون مرتبطة بالمدة الزمنية الخاصة بها ؛

-يجب أن تعكس البيانات المالية حقائق قائمة وتبتعد كل البعد عن التحيز؛

-يجب أن تكون المعلومات المالية قابلة للقياس الكمي ؛

-يجب أن تتميز المعلومات المالية أيضا بقابلة الفحص ، أن تعكس نفس النتائج إذا تم فحصها من قبل أكثر من شخص .

7- وجود نظام رقابة داخلي سليم: إن وجود نظام رقابة داخلي سليم يتيح للإدارة والملاك الإعتماد على مخرجاته ، كما أن عمل مدقق الحسابات يرتكز على مدى قوة ومثانة هذا النظام ويشمل نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة على :

الرقابة المحاسبية ؛

الرقابة الإدارية ؛

الضبط الداخلي.

8- إستقلال المدقق: إن العمل الأساسي لمدقق الحسابات هو إبداء الرأي الفني المحايد عن عدالة القوائم المالية وتقديم هذه النتائج إلى الأطراف المعنية ، وبما أن عمل مدقق الحسابات يتميز بالحياد والإستقلالية وهذا يعني عدم وجود تعارض دائم وحتمي لأنه قد تتعارض مصالح

الإدارة وعمل مدقق الحسابات كإخفاء بعض المعلومات الهامة عنه ، لذا على مدقق الحسابات أن يكون طرف محايد بالنسبة لكل من أصحاب المؤسسة و الإدارة . (نجاة، 2016، صفحة 31)

المبحث الثاني : ماهية التدقيق الداخلي :

للتدقيق الداخلي دورا مهما في الحياة الإقتصادية ويعتبر من المواضيع المهمة في جميع أنحاء العالم وذو أهمية كبيرة ودراسته تعتبر من المواضيع المتقدمة في المجال .

المطلب الأول : مفهوم التدقيق الداخلي و أهميته

أولا : مفهوم التدقيق الداخلي :

عرفه مجمع المحاسبين القانوني بإنجلترا على أنها مراجعة للأعمال والسجلات تتم داخل المؤسسة بصفة مستمرة أحيانا بواسطة موظفين يخصصون هذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف التدقيق الداخلي حسب المؤسسة حيث أنه قد يمتد إلى نواحي غير محاسبية في طبيعتها (فاطمة، 2022، صفحة 75)

عرف التدقيق الداخلي من قبل المدققين الداخليين على أنه نشاط نوعي مستقل وموضوعي مصمم لتدقيق وتحسين مستوى المؤسسات من خلال الفحص وتحقيق أهدافها عن طريق إيجاد منهج منظم لتقييم وتحسين كفاءة الخطر والرقابة (نجية، بن يشو، و حاج ، 2023، صفحة 436)

عرف أيضا أنه مجكوعة من الإجراءات التي تنشاء داخل الشركة لغرف التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية. (سواد، 2009، صفحة 87)

ومنه نستطيع القول أن التدقيق الداخلي في بعض الأحيان بمثابة تحقق مستمر من العمليات والقيود، يقوم به مجموعة من الموظفين لحماية الأصول، وخدمة ومساعدة الإدارة العليا على تحقيق أقصى قدر من الكفاية الإنتاجية، والعمل على قياس مدى فعالية النظام المحاسبي.

ثانيا: أهمية التدقيق الداخلي :

تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في:

- كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها ؛
- إظطرار الإدارة إلى تفويض السلطات و المسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة ؛
- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورة و دقيقة لرسم السياسات و التخطيط و عمل القرارات ؛
- حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش و السرقة و الأخطاء ؛
- حاجة الجهات الحكومية و غيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الإقتصادي ، و الرقابة الحكومية ، و التسعيرة. (سرعة، 2009_2010، صفحة 43)

المطلب الثاني: أهداف وأنواع التدقيق الداخلي .

أولا: أهداف التدقيق الداخلي:

1. التحقق من صحة دقة البيانات المحاسبية وتحليلها :

ويقصد بدقة البيانات أن تكون موضوعية تعطي صورة صادقة وعادلة عن وضعية المؤسسة وأن تكون هذه البيانات متوفرة وبشكل كامل وملائم في الوقت المناسب لخدمة الإدارة العليا والأطراف المستفيدة

2. حماية ممتلكات المؤسسة :

وذلك من خلال المحافظة على أصول المؤسسة من السرقة ،الإختلاس أو التلاعب أو سوء الإستخدام حيث يتأكد المدقق الداخلي من الوجود التأمين اللازم وتفادي الخسائر الناشة عن الإهمال أو عدم الكفاية

3. متابعة تنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات المعتمدة وتقييمها:

وذلك للتأكد من إتباع العاملين في المؤسسة لهذه الخطط والسياسات وتنفيذهم لها كما رسمت ولا يتوقف على هذا الحد بل يعمل على إكتشاف نقاط الضعف والعمل على تصحيحها.

4. تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الاعمال :

وذلك للتأكد من تسلسل تنفيذ العمليات وتحقيق قاعدة الفصل بين وظائف الحيازة ،التسجيل والتنفيذ.

5. رفع كيفية العاملين عن طريق التدريب :

إن إدارة التدقيق الداخلي بحكم إلمامها التام بجميع أوجه النشاط في المؤسسة وبمختلف عملياتها فإنها الأقدر بين مختلف الأقسام والإدارات الأخرى على المساهمة الفعالة في عملية الإقتراح ووضع البرامج المختلفة لتدريب العاملين بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية، وذلك لعده اسباب :

-قرب المدقق الداخلي من عملية وضع وتشغيل الأنظمة وتنفيذ الأعمال

-الإتصال المستمر مع المستويات التنفيذية داخل المؤسسة

-الاطلاع الدائم على أهداف المؤسسة من خلال الاتصال بالإدارة العليا

-معرفة ما يتلائم القرارات الإدارية

-دراسة وتحليل أسباب المشكلات التي تحدث في المؤسسة

-التعاون مع المدقق الخارجي لتحديد مجالات التدقيق ،بما يساهم في تخفيض تكلفه التدقيق الخارجي ،ومن تم توفير مبالغ مالية المؤسسة. (يزيد، 2014، صفحة 44)

ثانيا: أنواع التدقيق الداخلي :

1. التدقيق المالي :

يعرف التدقيق المالي بأنه فحص البيانات المالية والسجلات لبيان مطابقتها المبادئ التدقيق المتفق عليها وسياسات الإدارة" كما عرفت بأنه" فحص العمليات والبيانات المالية والسجلات المحاسبية الخاصة بها لغرض التعرف على مدى إلتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات والإجراءات الإدارة وأي متطلبات أخرى.

ويعد التدقيق المالي النوع التقليدي للتدقيق الداخلي لأنه يشتمل على تدقيق وتتبع القيود المحاسبية الخاصة بالاحداث الاقتصادية للشركة بشكل حسابي ومستندي والتحقق من مدى سلامتها ومطابقتها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات والأنظمة الخاصة بإدارة الشركه والتحقق من وجود وحماية الموجودات من الضياع والإختلاس وفحص وتقويم نظم الرقابة الداخلية للشركة.

2. التدقيق التشغيلي:

هو فحص الكفاءة والفعالية والإقتصادية يطلق عليه أحيانا تسمية (e3)وفي القطاع العام يسمى عادة عمليات تدقيق الأداء. وعرفت تدقيق التشغيلي بأنه "فحص أنظمة الشركة ورقابتها الإدارية والأداء التشغيلي لها وفقا لطرائق محددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك من أجل التحقق من فاعلية و كفاءة وإقتصادية الأنشطة التشغيلية بهدف فحص وتقييم أعمال وأنشطة الشركة والتحقق من كفاءة وفعالية إقتصادية الموارد مستخدمة وفقا لخطة معدة مسبقا". ويسعى هذا النوع من التدقيق إلى تقييم أنشطة الشركة للتأكد من تحقيق كفاءة وفعالية إستخدام الموارد المتاحة وفق خطة معدة مسبقا من الإدارة.

3. تدقيق الإلتزام:

ويقصد به مراجعة الضوابط الرقابية (المالية والتشغيلية والعمليات) للحكم على وجود وملائمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الإلتزام بالأنظمة والتشريعات الموضوعة من الإدارة والإجراءات ويسمى هذا النوع من التدقيق أيضا تدقيق الرقابة وذلك لأن المدقق من خلاله يقوم بالتأكد من مدى تطبيق القوانين الموضوعة والسياسات والتعليمات والضوابط المالية والتشغيلية وكذلك التأكد من أن إجراءات الجودة قد طبقت بصورة صحيحة .

إن الهدف الأساسي من تدقيق الإلتزام هو لتحديد فيما إذا كانت شركة قد إلتزمت بالإجراءات والقواعد الموضوعة من سلطة أعلى وكذلك يشمل هذا النوع من التدقيق تحديد ما إذا كان العاملون في إدارة المالية يقومون بإتباع إجراءات الموضوعة من المدير المالي في الشركة. (الساعدي و حكيم حمود، 2019)

المطلب الثالث: معايير التدقيق الداخلي و الخدماته.

أولا: معايير التدقيق الداخلي :

عرفها معهد المدققين الداخليين على أنها : إعلان رسمي عن هيئة معايير التدقيق الداخلي ، يحدد متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي ، وتقويم آدائه . (يزيد، 2014، صفحة 276)

تنقسم معايير التدقيق الداخلي إلى :

- معايير الصفات الازم توفرها؛
- معايير الأداء .

1- معايير الصفات :

وهي مجموعة من المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من إدارة أو قسم التدقيق الداخلي في المنشأة ، و القائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي وتتضمن معايير الصفات وهي تتضمن فئة المعايير رقم 1000 إلى 1999 (الوردات، 2014، صفحة 73)

تتمثل هذه المعايير في:

معيار رقم 1000 الغرض من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين بأنشطة التدقيق الداخلي والغرض من السلطات المملوحة لهم ووجوب تدوينها رسميا في لائحة التدقيق الداخلي التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في الشركة.

معيار رقم 1100 الاستقلالية بالنسبة لأنشطة التدقيق الداخلي والموضوعية في أداء هذه الأنشطة والموضوعية في إبداء الرأي النهائي المدققين الداخليين.

المعيار رقم 1200 الكفاءة في أداء المدقق الداخلي لأنشطة التدقيق الداخلي، وبذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها.

المعيار رقم.1300.جودة التدقيق الداخلي و خضوعه لعمليات التقويم. (رضوان، 2012، صفحة 17)

2- معايير الأداء :

فهي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي و تضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس أداء التدقيق الداخلي بواسطتها . إذ تصف طبيعة خدمات التدقيق الداخلي ، وكذلك تعطي معيارا للجودة يمكن من قياس أداء تلك الخدمات من خلاله و بصورة عامة كما تعطي وصفا لتطبيق معايير في أنواع معينة من مهام التدقيق الداخلي عن طريق النشاطات التأكيديةو الإستشارية التي يقوم بها المدققون الداخليون. (الوردات، 2014، صفحة 73)

تتمثل هذه المعايير في :

- ❖ المعيار رقم 2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي والتي تقع مسؤولية مراقبتها على مدير قسم التدقيق في الشركة وينبغي أن تتميز هذه الإدارة بالكفاءة والفاعلية لتمكين التدقيق الداخلي من خلق قيمة إضافية للشركة.
- ❖ المعيار رقم 2100 طبيعة عمل التدقيق الداخلي، إذ يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقوم بالتقويم وبالمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة وحوكمة الشركات.
- ❖ معيار رقم 2200 تخطيط مهمة العمل.
- ❖ معيار رقم 2300 أداء مهمة العمل، إذ ينبغي على المتقين الداخليين أن يقوموا بتحديد وتحليل وتقويم وتسجيل المعلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها.
- ❖ معيار رقم 2400 توصيل النتائج إذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بإيصال نتائج العمل التدقيقي بالوقت والطريقة المناسبين.
- ❖ معيار رقم 2500 متابعة التقدم وهذه المهمة تقع على مدير قسم التدقيق الداخلي الذي ينبغي أن يكون حريصا على أن يؤسس نظام للعمل ويتولى مسؤولية الحفاظ عليه مراقبته وإيصال النتائج للإدارة.
- ❖ معيار رقم 2600 قبول الإدارة للمخاطر، بما أن تقويم وتحسين إدارة المخاطر أصبحت ضمن نشاط عمل التدقيق الداخلي بموجب المعيار 2120 ينبغي على مدير قسم التدقيق في الشركة التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر وإذ أحس أنه أعلى من المستوى الذي يمكن للشركة أن تتحمله عليه أن يناقش الموضوع مع الإدارة العليا وإذا لم يتم حله يتم رفعه لمجلس الإدارة للتوصل إلى الحل المناسب.
- ❖ المعيار رقم 2130 المتفرع من المعيار رقم 2100 من المجموعة الثانية يختص بحوكمة الشركات ويشير إلى أنه ينبغي أن يساهم مع نشاط التدقيق الداخلي في عمليات حوكمة الشركات بواسطة إسهامه في التقويم وتحسين عملية الحوكمة من خلال ما يأتي:

أ– التحقق من وضع القيم والأهداف وتحقيقها بحيث تكون الإدارات مهيئة وقادرة على الإفصاح عن أي نشاطاتها وأفعالها وقراراتها مطابقة للأهداف المحددة والمتفق عليها.

ب– مراقبة عملية إنجاز الأهداف من خلال:

- تقويم نوعية الأداء المنفذ على مستوى المسؤوليات التي كلفها العاملون القيام به تقديم توصيات المناسبة لتحسين عملية الشركة وتطويرها.

- رفع الكفاية الإنتاجية عن طريق التدريب بإقتراح اللازم منها.
- التحقق من المساءلة إذ تكون الأفعال وقرارات وإتخاذها قابل الفحص عن طريق التدقيق الداخلي.
- التحقق من الحفاظ على قيم الشركة عن طريق تحديد المناطق أو العمليات والبرامج التي يجب مراجعتها وتقويمها أثناء التدقيق. (رضوان، 2012، صفحة 18)

ثانيا : الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي :

1–خدمات وقائية : إذ تقو وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود الحماية القانونية للأصول وحماية السياسات الإدارية من الإنحراف عند التطبيق الفعلي لها.

2–الخدمات التقييمية إذ أن هذه الوظيفة تعمل على قياس و تقييم مدى فاعلية الإلتزام بالسياسات الإدارية .

3–خدمات إنشائية : إذ تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بإقتراح تحسينات على الأنظمة المطبقة في المنظمة ، و أيضا تطمئن الإدارة على البيانات و المعلومات المقدمة لها . (العبدلي، 2012، صفحة 33_34)

خلاصة الفصل :

عموما من خلال هذه الدراسة يمكن أن نستخلص أنه أصبح التدقيق بنوعيه الداخلي والخارجي ضرورة حتمية في وقتنا هذا وذلك بسبب توسع المؤسسة وظهور مؤسسات كبيرة متعددة الجنسيات.

حيث أن التدقيق الداخلي بكل أنواعه يساعد المؤسسة في تدارك أخطائها ومعرفة مستوى آدائها وتحقيق أهدافها المسطرة سابقا وذلك لأنه يسمح لها بتحقق الفعالية وحماية مواردها وتقوم به المؤسسة إختياريا، حيث يقوم بالتدقيق شخص مستقل نسبيا عن المؤسسة ، ويحكم عمله مجموعة من المعايير التي تنظم مهنة التدقيق بصفة عامة .

الفصل الثاني :
ماهية القوائم المالية.

تمهيد :

تعرف القوائم المالية على أنها نتائج نظام المعلومات المحاسبية ، حيث تمكن من تقديم صورة دقيقة عن الحالة المالية للمؤسسة الإقتصادية ، بهدف خدمة أصحاب المصالح في المؤسسة ، إذ تعد الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي . و تساهم في تلبية إحتياجات مستخدمي هذه القوائم ، مع الحرص على أن تكون المعلومات المدرجة في هذه القوائم ذات جودة عالية ، نظرا لأن عملية إتخاذ القرارات تستند إليها . و لذلك يجب إيجاد وسائل لرفع جودة القوائم المالية ، لضمان أن القرارات التي يتخذونها ستكون مستندة إلى قوائم تعكس الحالة الحقيقية للمؤسسة .

المبحث الأول : ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من المخرجات التي تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة ، و سنتناول في هذا المبحث إلى كل من تعريفها و أهدافها و الأشخاص الذين يستخدمون هذه القوائم المالية .

المطلب الأول : مفهوم و أهداف القوائم المالية

أولا : مفهوم القوائم المالية

التعريف الأول : تشكل القوائم المالية في مجملها نتائج نظام المعلومات المحاسبية . و تنقسم هذه النتائج إلى قسمين : القسم الأول : هو القوائم المالية الأساسية هي تلك التي يجب على الوحدات إعدادها و الكشف عنها بشكل منتظم لخدمة المعنيين و المستفيدين ، و تشمل قوائم الدخل و الوضع المالي و التدفق النقدي و تغير حقوق الملكية .

أما القسم الثاني : هو القوائم المالية المكملة للقوائم المالية الأساسية فهي قوائم يتم إعدادها إختياريا من قبل المؤسسات بناءا على ظروف معينة ، مثل قوائم القيمة المضافة و القوائم التفصيلية للبنود الرئيسية المذكورة في القوائم الأساسية . (خنفر و غسان ، تحليل القوائم المالية، 2006م-1426هـ/ 2011م-1432هـ، صفحة 28) .

التعريف الثاني : تعتبر القوائم المالية وسيلة أساسية لنقل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية . و على الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارجية للسجلات المحاسبية ، إلا أن النظم المحاسبية مصممة عموما على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول ، الخصوم ، الإيرادات ، المصروفات ...إلخ) و يتم الإمداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية و التي تشمل :

أ – الميزانية أو قائمة المركز المالي .

ب – جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) .

ج – قائمة الأرباح المحتجزة .

د – قائمة التدفقات النقدية (حماد و سمير ، 2000، صفحة 24) .

و مما سبق يمكن القول أن القوائم المالية هي الوسيلة الرئيسة لنقل المعلومات إلى الأطراف الخارجية . و تتضمن القوائم المالية عادة : قائمة المركز المالي : قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، و قائمة تغيرات حقوق الملكية ، بالإضافة إلى الملاحظات على القوائم المالية و الجداول الملحقة و التي تعتبر جزءا مكملا للقوائم المالية .

ثانيا: أهداف القوائم المالية

تعد القوائم المالية من مخرجات النظام المحاسبي . و تحتوي هذه القوائم على المعلومات التي يقدمها المحاسب للمستفيدين من خدمات النظام المحاسبي ، أو ما يطلق عليهم مستخدمي المعلومات المحاسبية .

و تساهم هذه القوائم في تحقيق الأهداف التالية :

1-تحديد نشاط المنشأة من ربح أو خسارة خلال الفترة المالية .

2-تحديد ما للمنشأة و ما عليها في نهاية الفترة المالية وهو ما يعبر عنه بالمركز المالي للمنشأة

3-تحديد التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة خلال الفترة المالية.

4-تحديد التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية بالزيادة أو النقص خلال الفترة المالية . (المجيد، عاطف ، و حسن أحمد ، صفحة 137) .

و كذلك نجد أن الهدف الرئيسي للمحاسبة المالية هو إعداد التقارير المالية التي توضح نتائج أعمال المشروع ووضعه المالي . توفر هذه التقارير متابعة مستمرة وواضحة لجميع التطورات التي تحدث في موارد المشروع (الأصول) و إلتزاماته ، بالإضافة إلى الأنشطة الإقتصادية التي تؤدي إلى تغيير تلك الموارد و إلتزاماته .

و يمكن أن نلخص أهم الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها في الوقت الحاضر فيما يلي :

أولا: يجب أن تقدم القوائم المالية للمشروع المعلومات المناسبة للمستثمرين الحاليين و الدائنين ، و ذلك لإستخدامها في إتخاذ القرارات الصحيحة المتعلقة بالإستثمار أو الإقتراض .

ثانيا : من الضروري أن توفر القوائم المالية للمشروع المعلومات لتمكين المستثمرين و الدائنين من تقدير الإحتمالات و التوقعات المالية المتعلقة بتوزيع الأرباح و الفوائد .

ثالثا : ينبغي أن تحتوي القوائم المالية على المعلومات المتعلقة بالموارد الإقتصادية للمشروع ، و التي قد تؤدي إلى تدفقات نقدية واردة . (نور، 2003، الصفحات 41-42)

المطلب الثاني : أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية و الغرض من إعدادها في ثلاث نقاط يمكن تلخيصها كما يلي :

- ✓ **أداة إتصال ،ووسيلة في تقييم الأداة ، وسيلة تساعد في إتخاذ القرارات** : تعد القوائم المالية وسيلة إتصال لرسالة واضحة و مفهومة للمستخدمين المحاسبيين حول نشاط المؤسسة و المستثمرين فيها ، ووسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة .
- ✓ **تقييم أداء الإدارة و الحكم على كفاءتها و إستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها** : فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة و مدى التقدم في تحقيق أهدافها و كيفية إستخدام مواردها .
- ✓ **وسيلة لإتخاذ القرارات** : حيث تساعد الإدارة و الأطراف المختلفة المتعاملة مع المؤسسة في إتخاذ القرارات ، مثل قرارات صرف الموارد في المستقبل و مساعدة الأطراف الأخرى التي لها

علاقة مباشرة ، مثل الموردين ، و العملاء ، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها . (حسناء، 2008) .

المطلب الثالث : مستخدمي القوائم المالية

يستخدم بيانات و معلومات القوائم المالية و مرفقاتها عدد كبير من المستفيدين داخل و خارج الوحدة الإقتصادية ، حيث يعتمدون على علاقاتهم بالمؤسسات و معرفتهم بها ، كما يركزون إهتماماتهم على المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية . حيث أن المستفيدين الخارجيين ليست لهم سوى القوائم المالية كمصدر موثوق يتم الإعتماد عليه في الحكم على المركز المالي للوحدة الإقتصادية و قدرتها على تحقيق الأرباح في الحاضر و المستقبل ، و مدى نمو و تطور هذه الوحدة و تحسين نتائج أعمالها من سنة إلى أخرى . (زوينة، 2014/2013، صفحة 53) .

يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين :

القسم الأول : يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع . و هؤلاء المستخدمين يشملوا الملاك الحاليين و المستقبلين و كذلك الدائنين و الموردين و إدارة المشروعات و السلطات الضريبية و العاملين و كذلك المستهلكين .

أما القسم الثاني : من المستخدمين فهم المستخدمين ذوي المصلحة الغير مباشرة لأن مهمتهم هي مساعدة أو حماية الأطراف الذين لهم مصلحة مباشرة لأسباب عديدة مثل عدم خبرتهم بالمحاسبة أو لعدم توفر عنصر الوقت لإدارة إستثماراتهم . و يشمل هذا القسم من المستخدمين المحللين الماليين ، بورصة الأوراق المالية ، مصدر المعايير ، الناشرين للمعلومات المالية ، إتحادات العمل و غيرهم .

الجدول رقم (02) : مستخدمين القوائم المالية و إحتياجاتهم :

المستخدمين	إحتياجات المستخدمين
• **المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة .** 1-المساهمين (الحاليين و المحتملين) 2-الدائنين (قصيرة و طويلة الأجل) 3- المديرين . 4 – العاملين . 5- الموردين . 6 – المنافسين . • **المستخدمين ذوي المصلحة الغير مباشرة .** 1-محللي القوائم المالية و سماسرة البورصة . 2- الوكالات و الهيئات الحكومية . 3- الجهات المهنية و مصدري المعايير المحاسبية .	1-**القياس الشامل للأداء .** أ-مقاييس مطلقة . ب- بالمقارنة مع الأهداف و المعايير . ج- بالمقارنة مع شركات أخرى . 2- **تقييم أداء الإدارة .** أ- الأرباح و الكفاءة في إستخدام الموارد . ب- المسؤولية القانونية . 3**- التوقعات المستقبيلة .** أ- الأرباح . ب-التوزيعات و الفوائد . ج- الإستثمارات . د- التوظيف . **4- الحكم على المركز المالي .** أ-تقييم اليسر المالي . ب-تقييم درجة السيولة . ج- تحديد درجة المخاطرة و عدم التأكد . **5- تخصيص الموارد .** **6- تقييم الديون و الحقوق الملكية .** **7- تقييم الإلتزام باللوائح و القوانين .** **8- تقييم مساهمة المؤسسة الإجتماعية و خدمة البيئة و الإقتصاد القومي .**

المصدر : كمال الدين الدهراوي ، " تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار " : المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006، ص16 .

و بتعبير آخر : يشمل المستخدمون للبيانات المالية و المستثمرون الحاليون و المحتملون ، و الموظفون ، و المقرضون و الموردون ، و الدائنون التجاريون الآخرون ، و العملاء و الحكومات و وكالاتها و الجمهور . و يستخدم هؤلاء الأطراف معلومات المحاسبة لتلبية بعض من إحتياجاتهم المختلفة من المعلومات الملائمة لإتخاذ قراراتهم و تشمل هذه الإحتياجات المرتبطة بتلك الجهات مايلي :

1- المستثمرون :

أن مقدمو رأس المال و مستشاروهم مهتمون بالمخاطر الملازمة لإستثماراتهم و العائد المتحقق منها .

2- الموظفون :

الموظفون و المجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة بالإستقرار و الربحية لأصحاب العمل .

3- المقرضون :

المقرضون مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد ما إذا كانت قروضهم و الفوائد المترتبة عليها ستدفع لهم عند الإستحقاق .

4- الموردون و الدائنون التجاريون الآخرون :

الموردون و الدائنون الآخرون مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الإستحقاق . (لطفي، 2005، الصفحات 6-7) .

المبحث الثاني : عرض القوائم المالية .

سنقوم في هذا المبحث بعرض أنواع القوائم المالية بشكل مختصر حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي معايير المحاسبة الدولية .

المطلب الأول : الميزانية و جدول حسابات النتائج :

يعتبر عرض قائمة المركز المالية و قائمة الدخل من الأمور الهامة التي تقوم بها المؤسسات .

أولا : الميزانية (قائمة المركز المالي) .

تعد قائمة المركز المالي من بين القوائم الأهم التي تقوم المؤسسة بإعدادها ، و ذلك لتغطية حقوق الملكية و إلتزاماتها .

1-تعرف الميزانية :

الميزانية هي تصوير للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها يظهر الموارد المتاحة لها و كيفية إستخداماتها . (المغربي، 2022، صفحة 26) .

تعكس الميزانية المركز المالي للشركة في نقطة زمنية محددة ، و عموما تكون سنة مالية واحدة ، حيث تمثل ملخصا للإجراءات المحاسبية و تطبيقاتها . و تحتوي الميزانية على جانب الأصول (الموجودات) ، جانب الخصوم (المطلوبات وفق الملكية) . (النعيمي و أرشد فؤاد، 2007، صفحة 14) .

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة و ذلك في لحظة زمنية معينة ، (تاريخ إعداد القائمة) ، و بالتالي فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية و تعرف محاسبيا بمصطلح " الأرصدة " لتمييزها عن التدفقات المالية و التي تشكل مكونات القوائم المالية الأخرى : مثل حسابات النتائج ، قائمة التدفقات . و تتكون الميزانية من جانبين ، و يطلق على الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات و تشمل جميع البنود النقدية المتعلقة بالديون و إلتزامات المؤسسة إتجاه الآخرين ، و يطلق على الجانب الثاني الأصول أو الموجودات و تشمل جميع البنود النقدية المتعلقة بأصول المؤسسة و حقوقها إتجاه الآخرين . (سلمة و رياض ، 2021، صفحة 72) .

و من خلال ما سبق نستنتج أن الميزانية هي وثيقة مالية تتألف من جانبين ، الجانب المدين يشير إلى الأصول و يوضح كيفية إستخدام المؤسسة للأموال ، بينما الجانب الدائن يشير إلى الخصوم .

المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الميزانية :

فرض النظام المحاسبي المالي عرضا لعناصر محددة يجب أن تدرج على الأقل في الميزانية و تشمل :

1-1الأصول :

تعرف الأصول على أنها منافع إقتصادية متوقعة في المستقبل . و أن الوحدة المحاسبية قد إكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة لأحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي . و يمكن أن تكون هذه الأصول أصولا مادية مثل المخزون المباني و الأراضي و غيرها ، أو أصولا غير مادية مثل الشهرة و العلامة التجارية . (خنفر و غسان، 2006، صفحة 38) .

عادة ما يتم تبويب الأصول حسب درجة سيولتها (إمكانية التحويل بسهولة إلى نقدية و دون نقص ملحوظ في القيمة) إلى مجموعتين هما :

-الأصول المتداولة : يجب تصنيف أصل على أنه متداول في الحالات النتالية :

-عندما يتوقع أن يتحقق أو يحتفظ به خلال الدورة التشغيلية العادية للإستغلال .

-عندما يحتفظ به بشكل رئيسي للإستغلال في المدى القصير ، و عندما يتحقق في حدود السنة من تاريخ إعداد الميزانية عندما يكون نقدا أو ما يعادله نقديا ، ولا توجد شروط على إستخدامه . (شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، 1433هـ-2012م، صفحة 58) .

-**الأصول الغير متداولة** : يتطلب تعريف الأصول الغير مادية أن يكون الموجود غير الملموس قابلا للتحديد لتمييزه بوضوح عن الشهرة ، و الشهرة الناشئة من عملية دمج مؤسسات الأعمال التي هي

عبارة عن إمتلاك تمثل دفعة يقوم بها الممتلك توقعا لمنافع إقتصادية مستقبلية. و قد تنتج المنافع الاقتصادية المستقبلية من المشاركة بين الموجودات القابلة للتحديد الممتلكة أو من الأصول التي لا تحقق بشكل فردي شروط الإعتراف بها في البيانات المالية و لكن الممتلك يكون مستعدا لها لإجراء دفعه بطريقة الملكية . (شنوف، الجزء 2 محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، صفحة 139) .

ويتم إعداد جانب الأصول كما يلي :

الجدول رقم (03): الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول:

السنة المالية المقفلة في .....

الأصول	ملاحظة	إجمالي N	إهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الإقتناء –المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات عينية					
تثبيتات معنوية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح إمتيازها					
تثبيتات يجرى إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					

مخزونات و منتجات قيد التنفيذ الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و إستخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 19، سنة 2009، ص82 .

2-1 الخصوم (الإلتزامات):

تشكل الإلتزامات أحد مصادر التمويل في المنشآت و هي المصدر الخارجي للتمويل و تعرف بأنها منافع إقتصادية من المتوقع التضحية بها في المستقبل على شكل إلتزام مالي قائم بالفعل على الوحدة المحاسبية ، حيث يتم ذلك من خلال تحويل الأصول أو تقديم الخدمات للوحدة أو وحدات أخرى ، و ذلك نتيجة للأحداث و العمليات التي وقعت في الماضي . (خنفر و غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي ، صفحة 45)

و تقسم الإلتزامات في قائمة المركز المالي تبعا لتقسيمات الأصول على النحو التالي :

-الحساب 481-المؤونات – الخصوم الجارية : عند إقفال الحاسابات ، فإن الخصوم التي يكون مبلغها غير مؤكد و التي قد يتم إستحقاقها خلال إثني عشر شهرا ، تكون موضوع تسجيل محاسبي ، لذا نجعل الحساب 481 دائنا و حساب 685(ح/ مخصصات إهتلاك و مؤونة و خسائر عن القيمة – الأصول الجارية)مدينا بقيمة المؤونة .

-الحساب 15- مؤونات الأعباء – الخصوم غير الجارية : حسب المادة 125 عرف (ن.م.م) مؤونات الأعباء بأنها إلتزامات يكون تاريخ إستحقاقها أو مبلغها غير مؤكد . (عطية، 2011، الصفحات 75-78) .

و يتم إعداد جانب الخصوم كما يلي :

الجدول رقم (04): الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم .

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و إحتياطات –إحتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية /(نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤؤس أموال خاصة أخرى /ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية ضرائب مؤجلة ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرجع سابق ، ص31 .

1-3 الأموال الخاصة :

وهي حق الملاك المتبقي من الأصول بعد طرح كافة الإلتزامات ، و هذا نفس التعريف الذي جاء به النظام المحاسبي المالي . تمثل رؤوس الأموال الخاصة الفائض في أصول الكيان عن الخصوم الجارية و الغير جارية . و تتحقق حقوق الملكية عادة من مصدرين رئيسيين :

-إستثمارات الملاك في المنشأة .

-نتيجة أعمال المنشأة من أرباح أو خسائر ، و التي تتحقق بفعل ممارستها لنشاطها الاقتصادي ، و ذلك بعد تخفيضها بتوزيعات الأرباح المدفوعة لهم . (صبرينة، 2012/2011، صفحة 92) .

ثانيا : جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

تعكس هذه القائمة ملخص نتيجة عملية التشغيل في المنشأة وما يؤدي إليها من ربح أو خسارة . إنها قائمة تعرض جميع إيرادات المنشأة و المتعلقة بفترة زمنية محددة و المصروفات المقابلة التي تتحملها إدارة المنشأة لضمان تحقيق تلك الإيرادات . إذا فإن صورة هذه الحسابات هي عرض للإيرادات و النفقات المقابلة لها ، و النتيجة إما تمثل ربحا في حال زيادة الإيرادات على نفقات أو خسارة العمل في الحالة المعاكسة . (الزبيدي، 2000، صفحة 64) .

أهمية جدول حساب النتائج :

-أنها توفر للمستثمرين و الدائنين المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار و توقيت و درجة و عدم التأكد و اليقين المرتبط بتدفقات النقد في المستقبل ، و تساعد التنبؤات الدقيقة بتدفقات النقد في المستقبل للمستثمرين على تقدير القيمة الإقتصادية ، كما تساعد الدائنين في تحديد إحتمال إسترداد حقوقهم بالمنشأة .

- تساعد قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل بعدد من الطرق المختلفة ، حيث يمكن للمستثمرين و الدائنين إستخدام معلومات قائمة الدخل في تقييم الأداء السابق للمنشأة .

-ومن ناحية أخرى ، فإن قائمة الدخل تساعد المستخدمين في تحديد مدى خطورة عدم التأكد من تحقيق تدفقات نقدية معينة فالمعلومات على المكونات المختلفة للدخل – الإيرادات ، المصروفات و المكاسب و الخسائر –تظهر العلاقة بين هذه المكونات المختلفة (كيسو و جيرى ويجانت، صفحة 168) .

شكل جدول حسابات النتائج :

هناك طريقتين في إعداد و عرض جدول حسابات النتائج :

أ–حسب الوظيفة : من خلالها يأخذ جدول حسابات النتائج الشكل التالي :

الجدول رقم (05) جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة).

الفترة من .....إلى .....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
حواصل أخرى تشغيلية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى تشغيلية			
النتيجة التشغيلية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع			
(مصاريف العاملين ، المخصصات للإهتلاك)			
الإيرادات المالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة التشغيلية			
الأعباء الغير العادية			
الإيرادات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوع موضع المعادلة في النتائج			
الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المجمد			
منها حصة ذوي الأقلية			
حصة المجمع			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق ص31.

ب–حسب الطبيعة :

الجدول رقم (06) : جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N–1
المبيعات و المنتجات الملحقة تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال			
1–إنتاج السنة المالية			
المشتريات الخارجية الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى			
2–إستهلاك السنة المالية			
3– القيمة المضافة للإستغلال (1–2)			
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة			
4–إجمالي فائض الإستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاك و المؤونات و خسارة القيمة إسترجاع عن خسائر القيمة و المؤونات			

5–النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6–النتيجة المالية			
7–النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8–النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
عناصر غير عادية (منتوجات) (يطلب تبيانها)			
عناصر غير عادية (الأعباء) (يطلب بيانها)			
9–النتيجة غير العادية			
10–صافي نتيجة السنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في			
النتيجة الصافية			
11–صافي نتيجة المجموع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرجع سابق ،ص 30 .

المطلب الثاني : قائمة التدفقات النقدية و قائمة تغيرات الأموال الخاصة

أولا : قائمة التدفقات النقدية

عرف جدول التدفقات النقدية بأنه قائمة تحتوي على تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية و الإستثمارية و التمويلية التي تمت خلال سنة مالية معينة في المؤسسة .

مفهوم قائمة التدفقات النقدية :

-قائمة التدفقات النقدية عبارة عن :

- ✓ وهي واحدة من القوائم التي أصبحت جزءا هاما من القوائم الختامية لحسابات المنشآت بعد أن كشفت التطبيقات الحاجة الماسة لإعدادها . و ذلك لزيادة المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الداخلية و الخارجية إلى المنشأة ، (Cash in Flow) و التدفقات الخارجية (Cash Out Flow) و التي تهتم بإظهار مدى السيولة النقدية لمواجهة إلتزاماتها النقدية الجارية . (كافي، سمير ، أحمد علي ، و هاني ، 2012م -1433هـ، صفحة 70) .
- ✓ يعد جدول تدفقات الخزينة حديث العهد نسبيا مقارنة مع القوائم المالية الأخرى مثل الميزانية و جدول حسابات النتائج . وقد شهد منذ نشأته عدة تطورات حتى الآن خاصة في مراحل إعدادها و القواعد الملزمة بنشرها و الصادر عن الهيئات المهنية المختلفة . و يوضح المركز المالي للمؤسسة و كيفية تغيير هذا المركز ، لذلك يعتبر مكملا للميزانية و جدول حسابات النتائج . (علي و حطاب دلال، 2019، صفحة 16) .
- ✓ يمكن وصف تدفق الخزينة بأنه حركة إدخال أو إخراج سيولة ، و يمكن إعتباره أحد الأسس للمالية بما أن كل سند مالي يقيم من خلال تدفق الخزينة الناتج عن هذا السند . (شيحه، 2013، صفحة 170) .

تصنيف التدفقات النقدية :

يتم تصنيف المقبوضات النقدية و المدفوعات النقدية تصنيفا ثلاثيا وفقا لأنشطة المنشأة : أنشطة تشغيلية ، أنشطة إستثمارية و أنشطة تمويلية .

أ-أنشطة تشغيلية :

تعرف ب: تعتبر التدفقات النقدية التشغيلية جوهر قائمة التدفقات النقدية بشكل عام ، و ذلك بسبب أهميتها في توضيح الرؤية المستقبلية للمعلومات المالية للشركات ، بالإضافة إلى دورها المتميز في تحقيق السهولة و المرونة و التوقيت المناسب في فهم و توصيل المعلومات المحاسبية للمستخدمين ، و التي بناءا عليها يتم إتخاذ و دعم القرار الإستثماري . (خنيوة، 2007-2008، صفحة 121) .

-إن الأنشطة التشغيلية تشمل الأثر النقدي للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الربح ، أي الأثر النقدي لبنود قائمة الدخل :

(أ) النقدية المقبوضة من مبيعات السلع و الخدمات أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون و أوراق القبض) و كذلك المقبوضات من عوائد الإستثمار في الأوراق المالية مثل الأسهم و السندات .

(ب) النقدية المدفوعة لشراء البضاعة و سداد الرواتب و الأجور و باقي المصروفات التشغيلية ، و كذلك المدفوعات مقابل الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون و أوراق الدفع) و مدفوعات فوائد القروض و سداد الضرائب . (حنان و نزار ، 2009، صفحة 390) .

الفرع الثاني : الأنشطة الإستثمارية

تعريف : يمكن تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية بأنها جميع العمليات المتعلقة بالأصول الثابتة و الإستثمارات طويلة الأجل ، سواء كانت عمليات شراء أو بيع ، و تشمل أيضا القروض المقدمة للغير . (درغان، 1429هـ-2008م، صفحة 70) .

-تشمل عموما الأثر النقدي لعمليات الأصول طويلة الأجل :

(أ) المقبوضات من الإستثمارات في الأوراق المالية مثل أسهم و سندات أو من بيع أصول ثابتة ملموسة أو غير ملموسة أو من عقود إقتراض من منشآت أخرى .

(ب) المدفوعات مقابل زيادة الإستثمارات في الأوراق المالية مثل الأسهم و السندات ، أو شراء أصول ثابتة ملموسة أو غير ملموسة ، أو منح عقود إقراض للمنشآت الأخرى ، أو سداد القروض . (حنان و نزار ، مرجع سابق ، صفحة 390)

الفرع الثالث : الأنشطة التمويلية

تعريف : يقصد بالأنشطة التمويلية هي النشاطات التي تؤدي إلى تغيير في حجم عناصر ملكية رأس المال و عمليات الإقتراض التي تقوم بها المنشأة ، بالإضافة إلى سداد القروض . (حمزة، 2011-2012، صفحة 21) .

-تشمل عموما الأثر النقدي للإلتزامات طويلة الأجل و حقوق الملكية :

(أ) المقبوضات هي زيادة رأس المال أو إصدار سندات أو أي مصدر آخر .

(ب) المدفوعات في شكل توزيع الأرباح أو إعادة جزء من حقوق الملكية تشمل تخفيض رأس المال أو سداد القروض طويلة الأجل ، وهي أنشطة غير نقدية ذات أهمية . (حنان و نزار فليح البلداوي ، مرجع سابق ، الصفحات 390-391) .

❖ **شكل قائمة التدفقات النقدية :**

جدول رقم (07) سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من .....إلى .....

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستثمارية المسحوبات عن إقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية منأنشطة الإستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب عن إصدار الأسهم			

الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) أموال الخزينة و معادلاتها عند إفتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلاتها عند إغلاق السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية ، مرجع سابق ، ص35 .

الجدول رقم (08): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من .....إلى .....

البيان	الملاحظة	السنة المالية	السنة المالية
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة			

تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار المسحوبات عن إقتناء تثبيتات عينية أو معنوي التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب عن إصدار الأسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) أموال الخزينة و معادلاتها عند إفتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			

المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرجع سابق ، ص36.

ثانيا : قائمة تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغير في حقوق الملكية)

❖ **مفهوم قائمة التغير في حقوق الملكية :**

تتضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية تغيرات في صافي أصول الشركة خلال فترة محددة . (القاضي و سمير، 1433هـ-2012م، صفحة 150) .

محاسبيا تمثل حقوق الملاك حقوق أصحاب المنشأة المتبقية في الأصول بعد خصم كافة الإلتزامات . و بهذا المعنى فإن حقوق الملاك تمثل الرصيد المتبقي للأصول بعد خصم كافة الإلتزامات ، أو ماهي ما يعود لأصحاب المنشأة من الأصول. (على، 2007، صفحة 315) .

إلتزامات المنشأة إتجاه ملاكها هي الموارد التي تم إستثمارها من قبل المالك أو الملاك في المنشأة ، و تساوي جميع الأصول مطروح منها جميع الخصوم . (محاسبة مالية 1، صفحة 10) .

يعد مصطلح رأس المال من المفاهيم الأساسية في الإقتصاد و المحاسبة بالنسبة للمختصين . يشير رأس المال إلى مجموعة الأصول المستخدمة في إنتاج السلع و الخدمات ، سواء على مستوى الإقتصاد الوطني أو مستوى المنشأة . (حنان ر.، بدائل القياس المحاسبي المعاصر ، 2003، صفحة 15) .

❖ **محتويات قائمة التغير في حقوق الملكية :**

تحتوي قائمة التغير في حقوق الملكية من :

رأس المال المصدر و المدفوع :

يبلغ رأس مال المصدر و المكتسب فيه مليون جنيه مصري ، و تم توزيعه على أسهم بقيمة السهم الإسمية .....بالجنيه المصري ، بما في ذلك سهم بالجنيه المصري و سهم بالعملة الأجنبية . و يبلغ رأس المال المدفوع مليون جنيه ، و تم سداد قيمة الأسهم بالعملة الأجنبية وفقا للسعر الحالي في وقت السداد .

الإحتياطات :

وفقا للنظام الأساسي للبنك يتم حجز جزء من صافي الأرباح السنوية لتغذية الإحتياطي القانوني ، ويتم تجميد الغحياط القانوني عندما يصل رصيده إلى مستوى رأس المال المدفوع . وفقا لتعليمات البنك المركزي لايجوز التصرف في الرصيد الإحتياطي الخاص إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي .

صافي أرباح /خسائر العام:

يظهر هذا فقط في حال عدم وجود إقتراحات من مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح . أما في حالة إقتراح مجلس الإدارة للتوزيع فلن يظهر هذا البند ، حيث ستتأثر الإحتياطات و الأرباح المحتجزة سيتم دائما توزيع قيمة التوزيعات المقترحة . (الشاهد و طارق ، صفحة 210) .

❖ **شكل قائمة التغير في حقوق الملكية :**

الجدول رقم (09) : جدول تغير الأموال الخاصة

الفترة من .....إلى.....

البيان	ملاحظة	رأس الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الإحتياطي و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال						

صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر : قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 . الموافق ل 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الشعبية ، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ 25/03/2009 ص 37 .

المطلب الثالث : قائمة الملحقات (الإيضاحات المتممة أو المكملة للقوائم المالية)

❖ **مفهوم الإيضاحات**

ملحق القوائم المالية هو مجموعة من المعلومات الوصفية و الكمية و التفسيرات و التعليقات الضرورية لفهم القوائم المالية بشكل أفضل . يتم إكماله بما يلزم من معلومات مفيدة للمستخدمين و يمكن أن يضيف معلومات غير موجودة في القوائم المالية . (بلال، 2022، صفحة 93) .

تتضمن قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية لتوفير تفاصيل إضافية حول بعض البنود المذكورةفي القوائم المالية و التي لا يمكن تضمينها في الملاحظات الهامشية . (التومي، 2013/2012، صفحة 51) .

الإلتزامات تعني التعهدات التي تنشؤ عن أحداث سابقة و يتوقع أن تتطلب من المنشأة أن تضحي بجزء من أصولها أو تلتزم بتعهد آخر . (علي و شحاته ، 2015، صفحة 259) .

المبحث الثالث : جودة القوائم المالية

يجب أن تكون المعلومات المتضمنة في القوائم المالية عالية الجودة حتى تكون مفيدة لمستخدمين ، و تتميز بخصائص فريدة لذلك من الضروري إيجاد آليات لزيادة موثوقية و مصداقية القوائم المالية للمستخدمين .

سنتناول في هذا المبحث مفهوم جودة القوائم المالية و خصائصها النوعية بالإضافة إلى دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية .

المطلب الأول : مفهوم جودة القوائم المالية :

التعريف الأول : " تعرف جودة القوائم المالية على أنها التعبير الدقيق و الشامل عن واقع الشركة ، حيث تكون خالية من الأخطاء و التلاعب و التزوير و الغش ، و تعرض بشكل صادق وواقعي بنود حسابات هذه القوائم ، و بالتالي تعتبر جودة القوائم المالية غشارة إيجابية لإتخاذ القرارات ، نظرا لتأثيرها في تحديد نتائج الإجراءات و القرارات المتخذة . (حنان ف.، 2021/2022، صفحة 46) .

التعريف الثاني : " يعد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بما فيها مختلف المجامع العلمية و المهنية . و ذلك لاهميتها عند إعداد القوائم المالية و تحقيق المتطلبات اللازمة للإصلاح في تلك القوائم ، و ذلك لخدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية . و ربما هذه الأهمية مادفعت مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (FaSB)إلى إصدار البيان رقم (02) سنة 1980 ، و الذي يتناول الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية اللازمة لوضع مجموعة من المعايير التي يمكن الغعتماد عليها عالميا في إعداد القوائم المالية و خدمة متخذي القرارات و المستفيدين منها . (زلاسي، 2012/2011، الصفحات 42-43) .

التعريف الثالث : " تحدد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية الخصائص التي تتميز بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب إستخدامها لتقييم جودة المعلومات المحاسبية ، و يؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية و كذلك المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم معلومات المحاسبة التي تنتج من تطبيق طرق محاسبة بديلة . و عندما تكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عند إعداد تقارير مالية في تقييم جودة المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق و الأساليب و المحاسبة البديلة . (جمعة و لعشوري ، صفحة 12) .

عموما تعني جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية و التقارير المالية بتحقيق فائدة للمستخدمين ، و ذلك من خلال عدم وجود أي تلاعب أو إضلال فيها ، و أن تكون معدة وفقا لمجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية .

المطلب الثاني : الخصائص النوعية للقوائم المالية :

1. الملائمة :

لقد عرفها FASB بأنها تلك المعلومات القادرة على تحقيق تغيير في إتجاه القرارات ، و ذلك عن طريق زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر و فهم الماضي ، للتنبئ بالمستقبل بشكل موضوعي ، مما يسهل على المستخدمين إستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات دقيقة و كافية ، بدلا من ان تكون تلك المعلومات غير مناسبة . (هوارية، 2016/2015، صفحة 59) .

2. الموثوقية :

وبناء على هذا الأساس لا يمكن أن تكون المعلومات موثوقة إلا إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- ✓ **التمثيل الصادق** : حيث يجب أن تعبر المعلومات بصدق عن العمليات و الأحداث الأخرى.
- ✓ **تغليب الجوهر فوق الشكل القانوني** : بمعنى أن المعلومات المالية يجب أن تعكس حقيقتها الاقتصادية و ليس فقط شكلها القانوني .

- ✓ **الحياد** : بمعنى أن تكون القوائم المالية خالية من تحيز .
- ✓ **الحيطة و الحذر** : أي التحلي بالحذر عند إعداد القوائم المالية خاصة في وضع التقديرات المطلوبة وذلك لتجنب تضخيم الأصول أو تقليل الإلأتزامات .
- ✓ **الإكتمال (الشمولية)** : بمعنى أن تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة ، فحث المعلومات قد يجعلها مضللة و غير موثوقة . (مداني، 2014-2015، الصفحات 8-9)

القابلية للمقارنة:

القابلية للمقارنة تعني أنه يمكن مقارنة المعلومات المحاسبية لنفس المؤسسة ، و قد يكون ذلك بشأن عنصر معين أو علاقة معينة بين حسابين أو أكثر من عناصر القوائم المالية عموديا عبر عدد من الفترات المحاسبية من جهة ، و أيضا يمكن مقارنة هذه المعلومات مع مؤسسات مماثلة أخرى تعمل في نفس الصناعة من جهة أخرى . (البابلى و شحاته، 2014، صفحة 48) .

القابلية للفهم :

تم وضع مجموعة من التعاريف لها نذكر منها :

التعريف الأول : وفقا للبيان الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، و ينبغي أن تكون المعلومات المحاسبية المدرجة في التقارير المالية مفهومة لأولئك الذين لديهم فهم معقول حول الأعمال و الأنشطة الاقتصادية .

التعريف الثاني : المقصود بالقابلية للفهم هو أن تكون المعلومات المحاسبية المعروضة قابلة للفهم لتحقيق الفائدة المرجوة من القرار .

التعريف الثالث : و يقصد بها بأن يكون بإمكان مستخدم المعلومات المحاسبية فهمها و إستيعاب مدلولاتها لكي يستفيد منها . و تعتمد قابلية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية و كيفية عرضها من ناحية كما تتوقف على قدرات و ثقافة المستخدمين من جانب آخر . (التاج، 2024/2023، صفحة 37) .

المطلب الثالث : مساهمة التدقيق الداخلي في رفع جودة القوائم المالية :

يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية من خلال :

-حماية المؤسسة من عمليات التلاعب و الإحتيال . يعتبر هذا الدور أساسيا و رئيسيا ، خاصة أن المدقق الخارجي المستقل قد يكتشف جميع حالات الغش و التلاعب في القوائم المالية نظرا لعدم تواجده بشكل دائم في المؤسسة و إعتماده على العينات الإحصائية بدلا من الفحص الشامل . و بالتالي يصبح التدقيق الداخلي هو الجهة التي يمكنها حماية المؤسسة التي يعمل بها من عمليات التلاعب بالأصول ، ولا

يوجد شخص أفضل منه في ذلك ، و بالتالي يتم الحصول على معلومات موثوقة للأطراف الداخلية و الخارجية .

-يساهم التدقيق الداخلي في كشف الأخطاء المعتمدة و غير المعتمدة التي قد تكون موجودة في الدفاتر و السجلات ، و بالتالي الحصول على قوائم مالية خالية من الأخطاء .

-يساهم في التحقق من صحة البيانات و بالتالي الحصول على قوائم مالية قابلة للإعتماد عليها في عملية إتخاذ القرار .

-يقوم بالتحقق من صحة المعلومات و البيانات المستخدمة في المؤسسة .

-يقوم بفحص و تقييم سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة لمعرفة مدى تحقيقه لأهدافه ، ومن بين هذه الأهداف دقة المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في المؤسسة . (طلال و شريط ، 2018، صفحة 199) .

خلاصة :

نستنتج مما سبق أن القوائم المالية هي وسيلة لنقل المعلومات ، حيث تكمن أهميتها في كونها وسيلة للمستخدمين لإتخاذ قراراتهم . لذا يجب أن تكون ذات جودة و مصداقية ، وأن تعكس الوضع الحقيق للمؤسسة ، حتى تكون القرارات المتخذة بناءا على معلومات صحيحة و غير مضللة . لهذا ظهرت الحاجة إلى وجود وسائل و طرق لتحسين جودة القوائم المالية ، مثل التدقيق الداخلي الذي يساهم بشكل أساسي في التحقق من صحة المعلومات و البيانات المدرجة فيها ، مما يزيد من موثوقية و مصداقية القوائم المالية .

الفصل الثالث :
الدراسة الميدانية
مؤسسة مطاحن
الزيبان القنطرة.

بعد تطرقنا في الفصلين السابقين للتدقيق الداخلي و القوائم المالية من الناحية النظرية سنقوم في هذا الفصل بتطبيق ما تم الوصول اليه نظريا علمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة .

وستكون محاولتنا هنا هي تحديد الأثر الذي يمكن أن يكون للتدقيق الداخلي علة مصداقية القوائم المالية وذلك وفقا لرؤية الإطارات و موظفي إدارة التدقيق في مؤسسة مطاحن الزيبان _القنطرة و ذلك من خلال أربع مباحث وهي كاتالي :

المبحث الأول : تقديم المؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول : تعريف بالمؤسسة وإستراتيجياتها

المطلب الثاني : أهداف وسياسة المؤسسة.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

المبحث الثاني: القوائم المالية للشركة .

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة .

في هذا المبحث سنحاول قدر الإمكان الإلمام بكل مايتعلق بالمؤسسة محل الدراسة إلا وهي مطاحن الزيبان القنطرة .

المطلب الأول :تعريف بالمؤسسة وإستراتيجيتها .

1- **التعريف بالمؤسسة :**

مطاحن الزيبان القنطرة مؤسسة عمومية إقتصادية على شكل شركات مساهمة ذات رأس مال يقدر ب 235.000.000دج ، وتم رفع رأس المال في 2007 إلى 896.260.000 دج ، كانت تابعة للشركة الأم الرياض سطيف (مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاتها) أما الأن فهي تابعة للشركة الفرعية الزيبان مع 4 وحدات أخرى ، كما هي مبينة في الشكل (01) .

الشكل رقم(01): هيكلة مجمع الصناعات الغذائي أقروديف

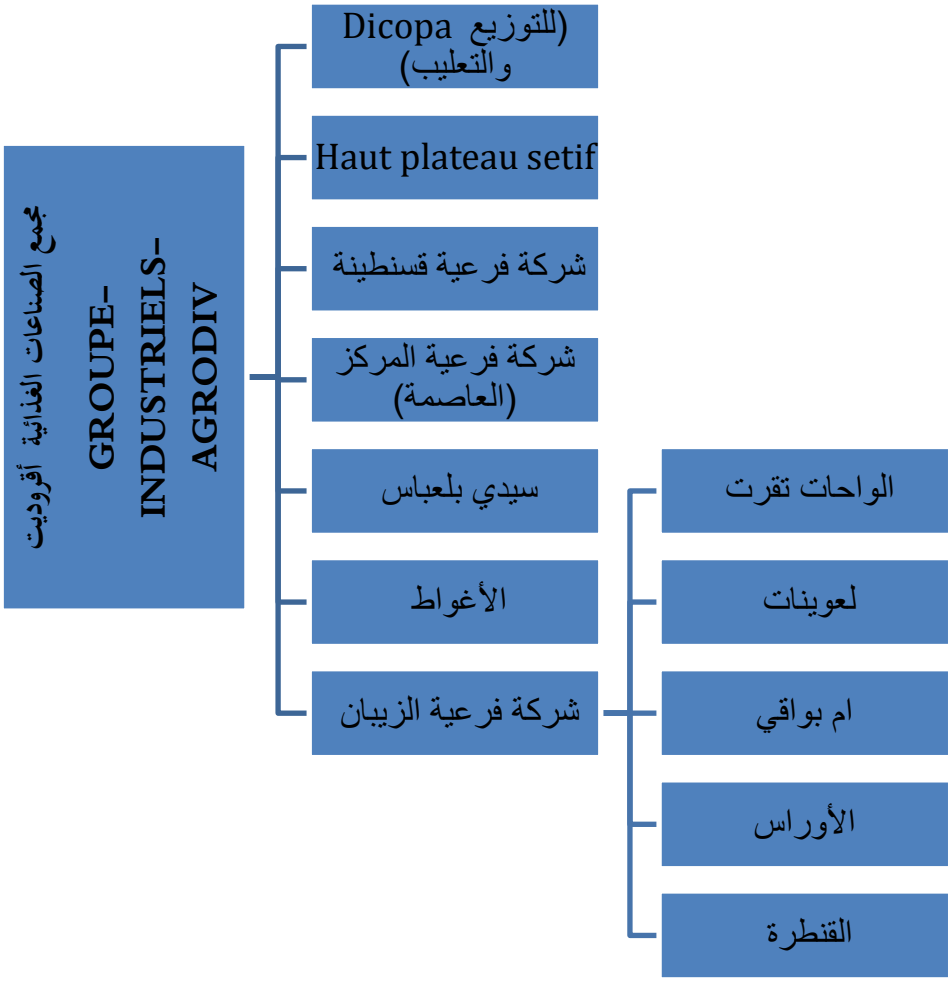

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإستعانة بوثائق المؤسسة .

ويمكن تقديم بعض المعلومات حول المؤسسة محل الدراسة فيما يلي :

–الإسم الجديد : المركب الصناعي التجاري–مطاحن الزيبان القنطرة .

–طبيعة النشاط :للمؤسسة أنشطة إنتاجية مقسمة على نوعين وهي كالتالي :

الأنشطة الرئيسة : تحويل الحبوب و إنتاج و تسويق المنتجات التي تم الحصول عليها (السميد الدقيق).

الأنشطة الثانوية : إنتاج و تسويق المنتجات الثانوية(النخالة و الأعلاف) و بيعها كأغذية للمواشي .

–الموقع: تقع في الجنوب الشرقي لمدينة القنطرة على الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين القنطرة وولاية بسكرة وهي تبعد عن الولاية ب 55 كلم .

–المساحة: تقدر مساحتها الإجمالية ب315647م^2 وهي تنقسم إلى قطعتين :

- **القطعة الأولى**: مساحتها 53000051م^2 خاصة بالمطاحن والإدارة ومنها 11158م^2 مبينة والباقي غير مبني.

- **القطعة الثانية:** تقدر مساحتها 15642م^2 تتكون من السكنات الوظيفية.

– **الطاقة الإنتاجية:**

– **1500** قنطار في اليوم من القمح اللين.

–

5900قنطار في اليوم من القمح الصلب .

سعة التخزين :

39000قنطار من المنتوج النهائي

125000 قنطار من القمح

–إحتياجات المؤسسة من الماء :

3000 لتر من الماء يوميا .

أما الكهرباء فتستهلك حسب عمل الآلات .

–الطاقة التشغيلية : يقدر عدد عمال الوحدة حاليا ب179 عامل.

–منتجات المؤسسة :

الجدول رقم(10) : منتجات مؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة.

المنتوج	النوع	السعة
السميد	سميد غليظ	(25كلغ)
	سميد ممتاز	(10كلغ-25كلغ)
	سميد عادي	(25كلغ)
الدقيق	دقيق ممتاز	(5كلغ)
	دقيق عادي	(25كلغ-50كلغ)
	دقيق ثانوي	(25كلغ)
النخالة	نخالة حمراء (نخالة القمح الصلب)	(40-100كلغ)
	نخالة بيضاء (نخالة القمح اللين)	(40-100)
	نخالة مكعبة	(40-100)

المصدر : وثائق المؤسسة.

ولديها منتجات أخرى جديدة منها :

CERFIBRES

النافع (سميد كامل من القمح الصلب)

سميد الشعير

المجال البشري :

تحتوي كل مؤسسة على مجموعة من العمال الذين بدورهم يساهمون على مشأة وتطور هذه المؤسسة والرفع من إنتاجها وتحسين مردودها فمن خلال تمهيدنا هذا وجدنا أن العدد الإجمالي لعمال مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة ب179 عامل يتوزع ونحسب التسلسل المهني للفئات .

و الجدول التالي يضع توزيعهم حسب الفئات :

جدول رقم (11): يتمثل في توزيع أفراد العينة حسب فئات المؤسسة .

الفئات	العدد	النسبة المئوية
الإطارات	**30**	**17%**
أعوان التحكم	**79**	**44%**
المنفذين	**70**	**39%**
المجموع	**179**	**100%**

المصدر : وثائق المؤسسة (الإحصائيات حتى مارس 2017).

2– إستراتيجية المؤسسة :

أ–بعض الإستراتيجيات المنتهية في مؤسسة مطاحن الزيبان–القنطرة :

يوجد مفهوم خاص للإستراتيجية في المؤسسة ، حيث عرفها مستشار التوجيه على أنها هي التي تقوي مكانة المؤسسة في السوق وتخلق الثروة وكذا مناصب العمل .

إن الإستراتيجية الأكثر إتباعا في المؤسسة هي **إستراتيجية السيطرة بالتكاليف** و كذا **أستراتيجية التميز**(فأساس إعتماد المؤسسة على هذه الإستراتيجية هي قواعد السوق أي قانون الطلب و العرض).

ولكن هناك إستراتيجيات أخرى متمثلة في :

إستراتيجية التنويع : تنوع في الحجم حسب إحتياجات الزبائن وفي المنتوج كذلك .

إستراتيجية التخصص : متخصصة في السميد و الطحين .

إستراتيجية تجارة : تشتري منتجات و تقوم ببيعها (شراء العجائن الغذائية وبيعها).

وتهدف إلى توجه جديد ألا وهو إنتاج كسكس الشعير .

ب–المنافسة : كثيفة بإعتبارها موجودة في قطاع الصناعات الغذائية ، حيث أن هنا كمؤسسات رائدة في الجزائر مثل(SIM–سفينة) التي تجعل مؤسسة مطاحن الزيبان– القنطرة تواجه منافسة شرسة .

طبيعتها : إن المنتوج يحظى بمنافسة محلية (مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة ، مطاحن البركةزريبة الواد)، و أنها جهوية كذلك في الشرق إلا أننا من خلال ملاحظتنا نعتقد أنها منافسة وطنية بما أن النتجات تصل إلى السوق المحلية والجهوية.

المطلب الثاني : أهداف وسياسة المؤسسة .

أولا : أهداف المؤسسة .

إن المؤسسة أمام منافسة قوية من المنتجات الوطنية الخاصة والعمومية وحتى الأجنبية وحتى يتسنى لها جذب المستهلك لطلب منتجاتها سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها وتتمثل فيما يلي : الوصول إلى أكبر جمهور من التعاملين الإقتصاديين للفت إنتباههم وجلب إهتمامهم لعلامتها التجارية في النوعية أولا ودائما.

تغطية رغبات المستهلكين والأسر الصغيرة و المجموعات المحلية عموما .

ثانيا : سياسة المؤسسة .

تعتبر القدرات الإنتاجية والوضعية المالية المريحة للشركة الفرعية مطاحن الزيبان القنطرة عاملان يقومان بتشجيع السياسة التجارية ولن تدخر أي جهد في ترجمة هذه السياسة بالأفعال :

التوضيح في الشفافية للممارسات و الخدمات التجارية مع الشركاء (الزبائن ، المساهمين ، والمحيط...)

ترقية ثقافة الإصغاء إلى الزبون والتكفل النظامي لكل الشكاوي .

تكوين وتحسيس مجموعة العمال .

الإتصال في الداخل لتفاعل كل العمال ، وفي الخارج لضمان جودة الخدمات و المنتوج .

التحديث وصيانة طاقة الإنتاج .

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

تعد مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة من المؤسسات العامة والمتوسطة التي تمارس نشاطها الصناعي من الناحية التنظيمية تنقسم إلى عدة مديريات ومصالح ،وذلك للمساعدة في سير المؤسسة بشكل جيد وتسهيل عملية الرقابة ،وسنقوم بتعريف مصالح المؤسسة فيما يلي :

1–الرئيس المدير العام : يعد المسؤول الأول عن كل عن جميع رؤساء الهياكل و المصالح ويقوم بالإشراف على تسيير المؤسسة بشكل شامل ، بالإضافة إلى أنه :

يمثل المؤسسة خارجيا (الناطق الرسمي للمؤسسة).

يعقد إجتماعات دورية مع مختلف الإطارات (مجلس المديرية العامة).

يترأس مجلس الإدارة .

رئيس لجنة حفظ الصحة والأمن .

2–أمانة الرئيس المدير العام : تعد أمانة رئيس المدير العام همزة وصل بين المدير العام وباقي مصالح المؤسسة ، من مهامها (كل هذه المهام مرتبطة بالرئيس المدير العام):

إستقبال ، تسجيل وتوزيع البريد الوارد وإرسال البريد الصادر.

إستقبال المكالمات الهاتفية الداخلية والخارجية وكذلك الفاكس .

كتابة المراسلات وتوزيعها على مختلف المصالح .

تحرير إجتماعات مجلس الإدارة .

إستقبال الضيوف (الزبائن ، الإدارة العامة للرياض، الزوار ....)

توصيل تعليمات المدير العام لمختلف رؤساء المصالح .

3–هيئة إعادة الهيكلة ،دراسة السوق والإتصال :

دراسة إعادة الهيكلة للمؤسسة .

دراسة السوق .

تنظيم المشاركة في المعارض الاقتصادية ، الإشهار.

تمثل المؤسسة من ناحية الإعلام .

4–المستشار القانوني : يتلخص دور المستشار القانوني في إبداء الإستسشارة القانونية لمختلف المصالح ، أما مهامه فتتمثل في :

التكفل بقضايا الشركة محل نزاع سواء من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية (أغلب المنازعات التجارية مع مجموع الزبائن الذين ترتب في ذمتهم ديون تجارية غير مسددة).

متابعة ملفات الصكوك بدون رصيد أمام القسم الجزائي على مستوى مختلف الجهات القضائية المختصة .

متابعة إجراءات التنفيذ الجبري على العقارات المرهونة بمعية المحضرين القانونيين قصد تحصيل الديون المترتبة في ذمة المدين الراهن .

متابعة ملفات التأمين على ممتلكات الشركة ضد جميع الأخطار بمعية شركة التأمين CAAT–وكالة بسكرة–وتحصيل جميع التعويضات في هذا الشأن.هذا فضلا عن العمل الإداري الاعتيادي على مستوى الشركة:

تحرير المراسلات الإدارية الداخلية والخارجية

تمثيل الشركة كعضو في اللجان المختلفة كلجنة حفظ الصحة والأمن، لجنة التأديب، لجنة الصفقات، لجنة تحديد ومراجعة السعر، لجنة إثبات ملفات الزبائن.

تمثيل الشركة أمام الجهات القضائية المختصة بموجب تفويض من المديرية العامة.

5مشروع الإعلام الآلي: تم إدماج الإعلام الآلي في المؤسسة من اجل تسهيل التعاملات بين جميع المصالح والتسريع في وصول المعلومة بالإضافة إلى النتائج السريعة والموثوقة مقارنة بالعملية اليدوية من المهام:

- إنشاء برامج او أحداث التغيرات التطورات اللازمة على البرامج التابعة لمختلف المصالح، من بين البرامج الموجودة في المؤسسة (حساب الأجور–الفوترة– المحاسبة – تسيير المخزون –الاستثمارات – الإهتلاكات...).
- برمجة وصيانة حواسيب المؤسسة.
- ادارة شبكة الإعلام الآلي.
- مراقبة البرامج وتطبيقها بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة على مختلف البرامج.

المساهمة في الجرد السنوي .

6–مصلحة النظافة و الأمن: تقوم هذه المصلحة بالحفاظ على أمن المؤسسة بمختلف أنواعها ونظافتها ، وتنقسم إلى فرعين :

أ– **فرع الأمن** : يشرف عليه رئيس فرع مسؤول رؤساء أفواج يشرفون على مجموعة من أعوان الأمن .

يمكن تقسيم مهامهم إلى قسمين :

–مهام خاصة بالأمن العام :

حراسة المؤسسة ووسائلها و الآلات من كل سرقة أو تعدي .

مراقبة كل من يدخل أو يخرج من المؤسسة .

إعطاء تأشيرة دخول الشاحنات من أجل رفع المنتوج .

–مهام خاصة بالأمن الصناعي :

المحافظة على أمن الآلات من الأخطار .

رش الأدوية على المواد الأولية و الآلات لإزالة بعض الأخطار كإزالة السوس مثلا.

الحفاظ على صحة العمال من أخطار الآلات .

إتقان إستعمال وسائل الدفاع عن الحريق .

فرع النظافة : يوجد تحت إمرة رئيس الفرع مجموعة من العمال والعاملات المسؤولين عن :

التنظيف الدوري.

مراقبة مستوى مخزون المياه و تعقيمه.

7–مصلحة مراقبة التسيير وإعادة التقييم : تعد من أهم المصالح ،كون أن المصلحة المسؤولة عن مراقبة التسيير داخل المؤسسة ، من أهم مهامه :

إعداد الميزانية التقديرية للمؤسسة . يتم إعدادها بإتباع خطوط التوجيه التي قدمتها المديرية العامة ، وتشمل كل من الميزانية التقديرية للتموين ، تسيير المخزون ، الإنتاج ، المبيعات، الاتصالات (إشهار....)، الموارد البشرية .

تقوم كل مصلحة بإعداد الميزانية الخاصة بها فمثلا مصلحة المبيعات تقوم بإعداد الميزانية التقديرية .

إعداد الوح البياني للمؤسسة (التسوق ،الإنتاج ، المبيعات ،الموارد البشرية ...) ومقارنتها مع التقديرات وتحليل النتائج .

إعداد التقارير الثلاثية و السداسية : تمثل تراكم نتائج الأشهر السابقة .

إعداد التقرير السنوي للتسيير : وهو تقرير مفصل عن نشاط المؤسسة خلال السنة .

تقديم إحصائيات ردا على مراسلاتهم.

يكمن دور رئيس المصلحة في :

–جمع المعلومات من مختلف المصالح

– تحليل المعلومات .

–إعداد التقارير الشهرية ، الثلاثية ، السداسية ، والسنوية .

8–هيئة الإحتساب :

تعد وظيفة الإحتساب وظيفة مستقلة ، وهي تقييم مراقبة العمليات على مستوى مصالح المؤسسة ، وهدف المراقبة في هذا المجال تقدير وتقييم نجاعة مختلف المراقبات الأخرى أي متابعة أعضاء المؤسسة في أداء مسؤولياتهم ، وفي هذا الهدف الإحتساب الداخلي يقدم

التحليلات ، التقييمات ، التوصيات ، الآراء والمعلومات التي تخص الوظائف التي تمت فيها عملية الإحتساب .

من جهة أخرى الإحتساب الداخلي يختلف عن المراقبة الداخلية، فالمراقبة الداخلية هي مجموع التدابير الموجودة داخل التنظيم والمناهج وهدفها هو تأمين حماية الممتلكات، صحة العمليات، تطبيق العمليات، جودة ونوعية المعلومة ونجاعة عمال المؤسسة.

9–دائرةالاستغلال:

تعد دائرة الإستغلال دائرة تقنية بحتة نظرا للمصالح المكونة لها، أساس هذه الدائرة الإنتاج، ومهمتها تحويل القمح إلى مادة منتهية، لذا تعد مصلحة الإنتاج أهم مصلحة في الدائرة أما باقي المصالح فهي مصالح دعم من أجل تحقيق أهداف المصلحة.

10. مسؤول التقنيات التجارية: ويندرج تحت مهامه ثلاث مصالح ويتمثلو في:

أ–مصلحة المبيعات: تعد هذه المصلحة هي المتعامل المباشر مع الزبائن.

ب–مصلحة النقل والوسائل العامة:وتقوم هذه المصلحة بتسيير حظيرة المؤسسة و ايصال الطلابيات إلى الزبائن.

ج–مصلحة الإرسال و التوزيع : تقوم هذه المصلحة بمهام متعددة ، حيث تبدأ المهام من مصلحة المبيعات التي ترسل المعلومات الازمة و الخاصة بالزبائن ، كما تقوم هذه المصلحة بإرسال وصل مبيعات إلى مصلحة المبيعات للقيام بالعمليات الحسابية ،وتقوم هذه المصلحة بإعداد تقرير يومي الموضوع فيه خروج البضاعة ، ثم إرسالها إلى مدير الإنتاج ، كمت لهذه لهذه المصلحة علاقة بقسم التعبئة والتغليف ، حيث يصدر إليهم الأمر بإرسال البضاعة بعد تعبئتها .

11مصلحة الموارد البشرية: تعتمد إدارة الموارد البشرية في المؤسسة بكل ما يتعلق بالعمال باعتبارهم الجهاز المتحرك والعملي داخل المؤسسة،وتعمل هذه المصلحة على ضمان حقوق الموظفين بها ومتابعة مسارهم المهني و من بين هذه الحقوق (الأجر،المنح،العلاوات

الشكل رقم (02): هيكلة مصلحة الموارد البشرية .

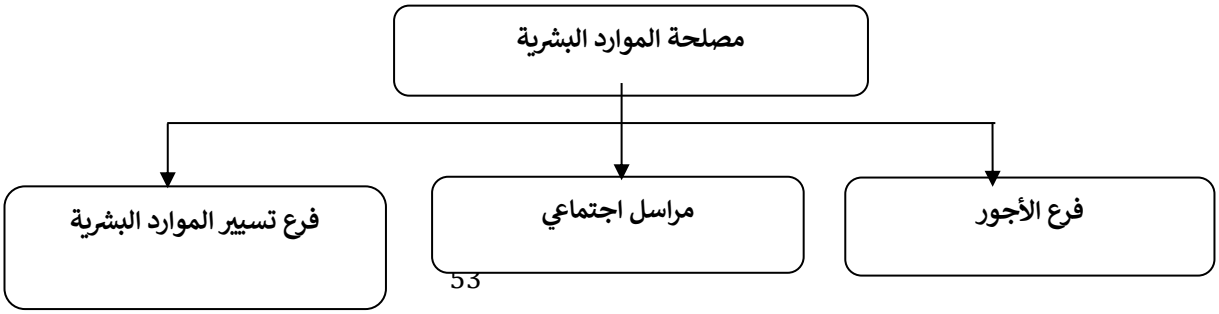

المصدر:وثائق المؤسسة.

أ– رئيس مصلحة الموارد البشرية: وهو المسؤول الأول في المصلحة، ومن مهامه:

* تطبيق سياسة المؤسسة فيما يخص تسيير الموارد البشرية:

- التطبيق الكامل للاتفاقية الجماعية.
- احترام تطبيق النظام الداخلي للمؤسسة.
- المتابعة اليومية لملفات المستخدمين.
- متابعة تطور المسار المهني للمستخدمين.
- تطبيق منهجيات العمل في الإطار القانوني.
- المساهمة في إعداد الميزانية التقديرية للمصلحة.

* متابعة الإحصائيات:

- إعداد مخطط التكوين والسهر على تطبيقه.
- المشاركة مع رؤساء المصالح في إعداد مخطط التوظيف.
- مراقبة كشوف الأجور والرواتب للمستخدمين قبل التخليص.
- تقييم عملية تكوين المستخدمين.

ب– فرع تسيير الموارد البشرية: يهتم هذا الفرع بكل ما يتعلق بالمسار المهني للموظف من بداية توظيفه حتى نهاية الخدمة،وهذاالفرع له علاقة مباشرةمع فرع الأجور،ومن مهام هذا الفرع مايلي:

*متابعة مستجدات ملفات الموارد البشرية.

*مراقبة كشف الحضور للعمال و المتمهنين وتقديمها لفرع الأجور نهاية الشهر.

*التكفل بالعطل : السنوية، المرضية،الاستثنائية.

*تحرير المقررات (التقاعد, التعيين، تغيير المنصب ...).

*تحرير العقوبات على العمال بعد استجوابهم.

ج– مراسل اجتماعي: يقوم بالمهام التالية:

*إنشاء ترقيم للعمال في صندوق الضمان الاجتماعي.

*دفع ملفات المرض، حوادث العمل لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

*استرجاع مصاريف الأدوية من صندوق الضمان الاجتماعي.

*السهر على متابعة ومراقبة ملفات العمال المتواجدة في صندوق الضمان الاجتماعي.

د–فرع الأجور:يقوم هذاالفرع بتمثيل حق العامل من خلال الأجر الذي يتقاضاه،ويت ذلك كما يلي:

*تطبيق العقود الجماعية لإعداد الأجور.

*جمع المعلومات لحساب الأجور (مقدمة من فرع تسيير الموارد البشرية).

*إدخال معطيات الأجور في قاعدة البيانات.

* طبع كشف الأجور.

12. مصلحة المحاسبة والمالية:تقوم بمراقبة كل العمليات المحاسبية للمؤسسة وتساهم في تطبيق وانشاء البرنامج التجاري.

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الزيبان .

المطلب الأول : عرض القوائم المالية للمؤسسة في الفترة (2018–2019–2020–2021) .

القوائم المالية هي تمثيل للمؤســـســـــة متاح لجميع الأطراف لمعرفة مركزها المالي و تقييم الإدارتها المالية. و سنحاول هنا عرض مختلف القوائم المالية ومقارنتها ببعضها البعض وترجمتها وتشمل الميزانية وجدول حسابات النتائج .

الفرع الأول : عرض الميزانية المالية للمؤسسة .

تتكون الميزانية من جانبين : الأصول و الخصوم ، الأصول تشير إلى إستخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة ، بينما الخصوم تشير إلى الموارد التي تحت تصرف المؤسسة بشكل عام . و بناءا على ذلك سيم عرض الميزانية المالية بإستخدام الملاحق المقدمة من المؤسسة لتحليل المجاميع المختلفة وفقا لمبدأ الإستحقاق و السيولة .

جدول رقم (12) : الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة جانب الأصول 2019/2018.

الوحدة:بالدينار الجزائري

الأصل	ملاحظة	إجمالي 2019	إهتلاك رصيد 2019	صافي 2019	صافي 2018
أصول غير الجارية					
فارق بين لإقتناء المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية		666426.56	354426.56	312000.00	390000.00
تثبيتات عينية					
أراضي		16478991.99		16478991.99	16478991.99
مبان		1178169494.57	447821412.91	730348081.66	743545256.31
تثبيتات عينية أخرى		1872892915.81	1122024914.49	750868001.32	698745929.54
تثبيتات ممنوح إمتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية		78000.00		78000.00	226340.00
تثبيتات موجهة للتنازل		17114656.33	17114656.33		
ضرائب مؤجلة على الأصول		11829141.62		11829141.61	9582417.52
حسابات الإرتباط		642151547.04		642151547.04	863665431.60
مجموع الأصول غير الجارية		**3739381173.92**	**1587315410.29**	**2152065763.63**	**2332634366.96**
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		85918640.22		85918640.22	108734741.24
حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة					
الزبائن		493233613.47	361673948.03	131559665.44	131711354.67
المدينون الأخرون		4295276.18		4295276.18	3102626.96
الضرائب وما شابهها		13827505.79	13737151.36	90354.43	1649974.43
حسابات دائنة أخرى و إستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموضفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة		117997388.13		117997388.13	32591781.99
مجموع الأصول الجارية		**715272423.79**	**375411099.39**	**339861324.40**	**277790479.29**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية.

الجدول رقم(13) : الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة جانب الأصول 2021/2020.

الوحدة : بالدينار الجزائري.

الأصل	ملاحظة	إجمالي 2021	إهتلاك رصيد 2021	صافي 2021	صافي 2020
أصول غير الجارية					
فارق بين لإقتناء المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية		736426.56	523259.93	213166.63	234000.00
تثبيتات عينية					
أراضي		16478991.99		16478991.99	16478991.99
مبان		1179042494.60	474244861.57	704797633.33	717150907.31
تثبيتات عينية أخرى		1877625657.63	1204471386.18	673154271.45	707282858.55
تثبيتات ممنوح إمتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية		78000.00		78000.00	78000.00
تثبيتات موجهة للتنازل		17114656.37	17114656.37		
ضرائب مؤجلة على الأصول		1576898,81		15768928.81	13440136.89
حسابات الإرتباط		844672592.40		84467259.40	769068267.16
مجموع الأصول غير الجارية		**3951517748.36**	**1696354164.05**	**2255163584.31**	**2223733161.90**
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		93086678.21		93086678.21	82998463.33
حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة					
الزبائن		499716369.46	353187115.58	146529253.88	145194456.28
المدينون الأخرون		1615034.65		1615034.65	3073989.46
الضرائب وما شابهها		15227465.04	13737151.36	1490313.68	3376084.91
حسابات دائنة أخرى و إستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموضفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة		79991445.55		79991445.55	162402909.76
مجموع الأصول الجارية		**689636992.91**	**366924266.94**	**322712725.97**	**397045902.74**
المجموع العام للأصول		**4641154741.27**	**2063278430.99**	**2577876310.28**	**2620779064.64**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية.

جدول رقم (14) : الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة لجانب الخصوم 2018–2021.

الخصوم	2018	2019	2020	2021
رؤوس الأموال الخاصة				
رأس مال تم إصداره				
رأس مال غير مستعان به				
علاواة و إحتياطات – إحتياطات مدمجة				
فوارق إعادة التقييم				
فارق المعادلة				
نتيجة الصافية نتيجة صافية حصة المجمع	100056257.91	59226337.07	137892260.96	139558202.50
حسابات الإرتباط(الدمج)	1169939156.07	1169939156.07	1169939156.07	1169939156.07
حسابات الإرتباط	268626113.78	228552776.37	161409395.70	226551463.67
رؤوس أموال خاصة أخرى	4106255.31			
ترحيل من جديد				
حصة الشركة المدمجة				
حصة ذوي الأقلية				
المجموع 1	1542727783.07	1457718269.51	1469240812.73	1536048822.24
الخصوم الغير جارية				
قروض و ديون مالية	313820000.00	313820000.00	274592500.00	235365000.00
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)	8612344.50	10251683.45	11747001.70	136495577.49
ديون أخرى غير جارية				
مؤونات ومنتجات مثبتة مسبقا	34554543.96	40358053.88	44760109.65	51686252.17
مجموع الخصوم غير الجارية(2)	356986888.46	364429737.33	331099611.35	300700829.66
الخصوم الجارية				
موردون وحسابات ملحقة	27140558.44	13194981.20	34192169.20	17751086.28
ضرائب	32094508.54	3927774.30	8611768.80	9462048.82
ديون أخرى	651475107.74	652656325.69	777618094.01	713913523.29
خزينة سلبية			16608.55	
مجموع الخصوم الجارية(3)	710710174.72	669779081.91	820438640.56	741126658.38
مجموع عام للخصوم	2610424846.25	2491927088.03	2620779064.64	2577876310.28

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية.

الفرع الثاني : عرض جدول حسابات النتائج للمؤسسة

يمكن إعتبار جدول حسابات النتائج بأنه الوسيلة التي توضح فيها جميع التكاليف التي تم إنفاقها من قبل المؤســـســـــة و جميع الإيرادات التي تم تحقيقها خلال فترة مالية معينة . و فيما يلي عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة للفترة المحددة (2018-2021) .

الجدول رقم(15): تغيرات حساب النتائج لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة2018–2021

البيان	2018	2019	2020	2021
رقم الأعمال				
مبيعات بضائع	45495949.60	24518454.73	7025228.83	16783985.40
إنتاج تام مباع	1635183467.51	1418248698.01	2067959575.04	2023951227.68
بيع منتجات أخرى		520490.00	1058820.00	555983.21
خدمات أخرى	38482851.84	82156689.40	12839798.00	13300045.12
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع	8763644.46	(5674340.40)	(5888266.73)	(802643.70)
الإنتاج المثبت				
إعانات إستغلال	2719249.51	2059211.55	1268771.38	1179859.73
التنازل بين المجمع	37602098.00	(3878548.64)	22579785.11	10113994.36
1–إنتاج السنة المالية	1768247260.92	1517950654.65	2106843711.63	2065082451.80
المشتريات المستهلكة	(1407154943)	(1208379926.98)	(1624058938.28)	(1590647939.35)
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	(37410115.53)	(39367558.33)	(10072453.03)	(9625997.25)
2–إستهلاك السنة المالية	(1444565058.76)	(1247747485.31)	(1653290432.23)	(1624666537.74)
3–القيمة المضافة للإستغلال(1–2)	323682202.16	270203169.34	453553279.40	440415914.06
أعباء المستخدمين	(125048706.48)	(129924248.50)	(164178546.42)	(159613670.24)
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	(6112148.85)	(7030205.75)	(10072453.03)	(9625997.25)
4–الفائض الإجمالي من الإستغلال	192521346.83	133248715.09	279302279.95	271176246.57
المنتجات العملياتية الأخرى	1256650.23	4654312.42	1654841.81	1507236.63
الأعباء العملياتية الأخرى	(145348.80)	(187656.84)	(1401120.70)	(583416.10)
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات	(53915998.23)	(56697935.79)	(63264975.34)	(65242912.77)
إستئناف عن خسائر القيمة و المؤونات	60000.00	5221210.00	209000.00	8277832.45
5–النتيجة العملياتية	139776650.03	86238644.88	216500024.98	215134986.78
المنتجات المالية			197708.29	
الأعباء المالية	(71462.45)	(2388024.93)	(11044720.56)	(9557344.56)
6–النتيجة المالية	(71462.45)	(2388024.93)	(10847012.27)	(9557344.56)
7–النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	139705187.58	83850619.95	205653012.71	205577642.22
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	(29041506.25)	(18315286.00)	(41404196.50)	(41705310.78)
الضرائب المؤجلة (تغيرات)حول النتائج العادية	509938.57	271707.24	115676.10	426216.13
مساهمة العمال في الربح	(11117361.99)	(6580704.12)	(26472231.35)	(24740345.06)
مجموع منتجات الأنشطة العادية	1769563911.15	1531704725.71	2108905261.00	2074867520.88
مجموع أعباء الأنشطة العادية	(1669507653.24)	(1472478388.64)	(1971013000.04)	(1935309318.38)
8–النتيجة الصافية للأنشطة العادية	100056257.91	59226337.07	13789226096	139558202.50
العناصر غير العادية – المنتجات (يطلب بيانات)				
العناصر غير العادية – الأعباء(يطلب بيانات)				
9–النتيجة الغير عادية				
10_النتيجة الصافية للسنة المالية	100056257.91	59226337.07	137892260.96	139558202.50

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على وثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية.

المطلب الثاني : إستخدام مؤشرات النسب المالية .

يمكن أخذ هذه المؤشرات من الميزانية المالية المختصرة ، و التي تم إستخلاصها من المطلب الأول من هذا المبحث ، و ذلك وفقا لمبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة ، و كذلك ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الإستحقاق ، بالإضافة إلى الإعتماد على المعلومات المستمدة من مؤسسة مطاحن الزيبان خلال الفترة المدروسة .

جدول رقم (16) : الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة جانب الأصول .

الوحدة :دج

البيانات	2018		2019		2020		2021	
	المبالغ	النسب المئوية	المبالغ	النسب المئوية	المبالغ	النسب المئوية	المبالغ	النسب المئوية
أصول غير جارية	2332634366.96	%89	2152065763.63	%86	2223733161.90	%85	2255163584.31	%87
أصول جارية	277790479.29	%11	339861324.40	%14	397045902.74	%15	322712725.97	%13
مخزونات و مستحقات قيد الإستغلال	108734741.24	%4	85918640.22	%3	82998463 3.3	%3	93086678.21	%4
ديون دائمة و إستخدامات مماثلة (قيم قابلة للتحقيق)	1364639.56	%0	1359452 96.	0%	1516445.31	%0	61496340 2/	%0
النقديات وما شابهها (قيم جاهزة)	32591781.99	%1	1179973 88.13	%5	1624029 09.76	%6	79991445.55	%3
مجموع الأصول	2610424846.25	%100	2491927088.03	%100	2620779064.64	%100	2577876310.28	%100

المصدر :من إعداد الطالبتان بالإعتماد الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية .

- من خلال الجدول العلوي للميزانية المالية المختصرة ، نلاحظ أن الأصول غير الجارية في سنة 2018 تمثل 89 ، لتنخفض في سنة 2019 ، 2020 بنسبة 86% ، 85% على التوالي ، ثم ترتفع في سنة 2021 إلى 87% بإرتفاع طفيف .
- أما الأصول الجارية فكانت تمثل 11% في سنة 2018 ، ثم ترتفع قليلا في سنة 2019 إلى 14% ، ثم تصبح 15 %في سنة 2020 ، ثم تنخفض بنسبة ضئيلة في سنة 2021 إلى 13% ، و هذا يشمل مجموعة من القيم منها :
- قيم الإستغلال كانت تمثل بنسبة 4% في سنة 2018 ، ثم تصبح بنسبة 3% في سنتي 2019 2020، حيث تمثلت نسبتها ب 4% في سنة 2021 .

- ❖ قيم قابلة للتحقق كانت تمثل بنسبة 6% في سنة 2018 ، ثم تصبح معدومة في السنوات الأخرى .
- ❖ أما القيم الجاهزة ، فكانت تمثل بنسبة 1% في سنة 2018 ، ثم ترتفع بنسبة 5% و 6 %في سنتي 2019 و 2020 على التوالي ، لتنخفض في سنة 2021 إلى 3% .
- ❖ و هذا ما يعني أن نسبة الأصول تمثلت بنسبة 100 .

جدول رقم (17) : الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة جانب الخصوم

الوحدة دج

البيانات	2018		2019		2020		2021	
	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية
رؤوس الأموال الخاصة	1542727783.07	59%	1457718269.51	%58	1469240812.73	56 %	1536048822.24	59 %
خصوم غير جارية طويلة الأجل	356986888.46	%14	364429737.33	%15	331099611.35	13 %	300700829.66	12 %
خصوم جارية قصيرة الأجل	710710174.72	%27	669779081.91	27%	820438640.56	31 %	741126658.38	29 %
مجموع الخصوم	2610424846.25	%100	2491927088.03	%100	2620779064.64	100 %	2577876310.28	100 %

المصـــدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الوثائق مقدمة من مصـــلحة المحاســـبة والمالية (بتصرف) .

- ❖ من خلال الجدول الأعلى للميزانية المالية المختصرة نلاحظ أن رؤوس الأموال الخاصة لسنتي 2019/2018 تمثل بنسبة موجبة تقدر على التوالي ب 59،58% وسنتي 2021/2020 تقدر نسبته ب59%،56%.
- ❖ أما الخصوم الغير جارية فتمثل بنسبة 14% في سنة 2018 ، لترتفع في سنة 2019إلى 15% ، إلا أن نسبتها في سنة 2020 و 2021 تمثلت ب 13%و 12% على التوالي .
- ❖ بالنسبة للخصوم الجارية فإن نسبتها تقدر في سنتي 2018 و 2019 ب 27 %، ثم إرتفعت بنسبة 31% سنة 2020 ثم إنخفضت بنسبة 29 %سنة 2021 .
- ❖ و فيما يخص مجموع الخصوم خلال السنوات تمثل نسبته 100 %.

1- **نسب السيولة** :

تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد إلتزاماتها في الوقت المحدد عن طريق تحويل أصولها إلى نقدية . يتم دراسة نسبة سيولة أصولها الجارية لتوضيح الوضع المالي للمؤسسة خلال هذه الفترة . يوضح الجدول التالي مجموعة من النسب .

جدول رقم (18) : نسب السيولة :

البيانات	العلاقة	2018	2019	2020	2021
نسبة التداول	أصول جارية / خصوم جارية	%0.39	%0.50	%0.48	%0.43
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية – المخزونات / الخصوم الجارية	%0.23	%0.37	0.38 %	% 0.30
نسبة النقدية	القيم الجاهزة / الخصوم الجارية	%0.04	%0.17	%0.19	%0.10

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على لوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية .

من خلال النظر إلى الجدول العلوي ، يمكننا أن نلاحظ أن نسبة التداول في السنوات 2019/2018/ 2020و 2021 ضعيفة مع المعيار النمطي ، و هذا يشير إلى قدرة المؤسسة على تلبية إلتزاماتها . و في هذه الحالة قد تكون المؤسسة في وضع سيء ، و يجب عليها معالجة ذلك من خلال زيادة الديون طويلة الأجل أو تخفيض الديون القصيرة الأجل أو زيادة رأس المال .

و بالنظر إلى السيولة السريعة في الأربع سنوات (2018-2019-2020-2021) ، نجد أن النسبة منخفضة أقل من الواحد ، و هذا يشير إلى عدم قدرة المؤسسة على تلبية إلتزاماتها (تغطية) دون الحاجة إلى المخزون السلعي ، و هذا يؤكد وجود ضعف في سيولة المؤسسة .

و بالنظر إلى النسب النقدية ، نجد أن هناك نسب منخفضة أقل من الواحد خلال السنوات المدروسة ، و هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تغطية إلتزاماتها .

2- **نسب النشاط:**

تقوم هذه النسبة بتقييم نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها و تحقيق أعلى مستوى من المبيعات و الأرباح ، و تفترض هذه النسب وجود توازن بين المبيعات و الأصول . و يتم تطبيق نسب النشاط على المؤسسة خلال الفترة المدروسة .

جدول رقم (19): نسب النشاط

البيانات	العلاقة	2018	2019	2020	2021
معدل دوران مجموع الأصول	رقم الأعمال / مجموع الخصوم	%0.65	%0.61	%0.07	%0.79
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال / الأصول غير جارية	%0.73	%0.70	%0.09	%0.09
معدل دوران الأص	رقم الأعمال / الأصول جارية	%0.06	%0.04	%0.52	%0.06

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الملاحق

من خلال الجدول العلوي ، نلاحظ أن معدل دوران مجموع الأصول للمؤسسة كان في سنة 2018–2019 على التوالي مقدرا بنسبة 0.65%–0.61% ، و هذا يعني أن كفاءة إدارة المؤسسة إنخفضتخلال تلك السنة . إستمر هذا المعدل في الإنخفاض في سنة 2020، و هذا الإنخفاض يشير إلى تراجع أداء المؤسسة ، أما في عام 2021 شهدت المؤسسة إرتفاعا يقدر بنسبة 0.79% .

بالنسبة لمعدل دوران الأصول غير الجارية ، الذي يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على تحقيق المبيعات ، تقدر نسبتنه في عام 2018 و 2010 ب : 0.73%–0.70% على التوالي ، أما في سنتي 2020–2021 تقدر نسبته ب 0.09%.

أما بالنسبة لمعدل دوران الأصول الجارية تقدر نسبتها في سنتي 2019/2018 ب : 0.06%–0.04 %على التوالي هذا يدل على سوء تسيير المخزون ، نسبتها سنة 2021 تقدر ب 0.52% يعني ضعف في إستغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات . و كذلك إنخفضت في سنة 2021 بنسبة 0.06 %.

3- نسب التمويل و الإستقلالية المالية :

توضح عن الهيكل التمويلي للمؤسسة و مكوناته و مدى إعتمادها عن المصادر المختلفة للتمويل .

الجدول رقم (20) : نسب التمويل و الإستقلالية المالية .

البيان	العلاقة	2018	2019	2020	2021
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية	%0/65	%0/67	%0.65	%0.67
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية	%0.66	%0.67	%0.66	%0.68
نسبة الإفتراض (نسبة التمويل الخارجي)	مجموع الديون / مجموع الأصول	%0.40	%0.41	%0.43	%0.40
نسبة الإستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	%1.44	%1.41	%1.27	%1.47

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية.

- في الجدول العلوي نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم في سنة 2019/2018 أُقل من الواحد ، حيث تقدر 0.65%و 0.67%على التوالي . و هذا يعني أن رأس المال العامل سالب ، مما يشير إلى حالة عدم التوازن ،حيث أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الغير جاريو وهي غير سليمة ،وقدرت نسبتها سنتي 2021/2020 على التوالي 0.66،0.67% ، حيث أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الغير جارية وهي غير سليمة .
- أما بالنسبة لنسبة التمويل الخاص في سنتي2020/2018 هي 0.66 %و في سنة 2019 0.67 % أما سنة 2021 قدرت ب 0.68 %، و هي أقل من الواحد و غير قادرة على تمويل قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة .
- أما بالنسبة لنسبة الإقترا ض، فإن نسبتها تقدر ب 0.40 %و 0.41%و 0.43%و 0.40 %على التوالي لسنة 2018 ، 2019 ، 2020 و 2021 و يوجه ذلك إلى إنخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة و تجنب الصعوبات في سداد قيمة الديون و الفوائد عندما يحين موعد الإستحقاق .

و بالنظر للإستقلالية المالية ، فإن نسبتها موجبة ، مما يشير إلى وجود إستقلالية مالية .

4– نسبة المردودية :

تعبر هذه النسبة على قدرة مسيرة المؤسسة على الإستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية و كفاءة للحصول على العائد ، و يذكر أهم النسب في الجدول التالي :

جدول رقم (21) : نسب المردودية المالية و الإقتصادية :

البيان	العلاقة	2018	2019	2020	2021
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	%0.06	%0.04	%0.09	%0.09
المردودية الإقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	%0.03	%0.02	%0.05	%0.05

المصـــدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

- ❖ نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة العائد المالي إيجابية في سنتي 2019/2018 و بلغت 0.06 %و تناقصت إلى 0.04 %على التوالي بشكل عام نستنتج أن العائد المالي ضعيف ثم إرتفعت نسبته إلى نسبة
- ❖ من حيث العائد الإقتصادي ، فإن النسبة إيجابية و مع ذلك لا يزال العائد الإقتصادي ضعيفا في المؤسسة و أقل من الواحد ، حيث بلغت نسبته في سنة 2018 0.03%و في سنة 2019 0.02% . يعود ذلك إلى الإرتفاع الكبير في أصول المؤسسة مقارنة بالنتيجة الصافية ، و بالتالي فإن المؤسسة ليست في حالة تحسن . ثم إرتفعت إلى نسبة 0.05% 2021/2020.

الفرع الثاني : مؤشرات جدول حسابات النتائج

جدول رقم (22) : مؤشرات جدول حسابات النتائج

البيان	2018	2019	2020	2021
القيمة المضافة	323682202.16	270203169.34	453553279.40	44041594.06

الفائض الإجمالي للإستغلال	192521346.83	133248715.09	192521346.83	133248715.09
نتيجة الإستغلال	139776650.03	86238644.88	139776650.03	86238644.88
نتيجة مالية	(71462.45)	(2388024.93)	(71462.45)	(2388024.93)
نتيجة صافية	100056257.91	159226337.07	100056257.91	59226337.07

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية .

- من خلال الجدول الأعلى نجد أن القيمة المضافة فقد شهدت إنخفاض من سنة 2018 إلى 2019 بنسبة 83.47 %، هذا راجع إلى إنخفاض قيمة الإنتاج ، يليها ارتفاع كبير من سنة 2019 و 2020 بنسبة 1.67% يليها إنخفاض بنسبة 9.71 %سنة 2021.
- أما الفائض الإجمالي للإستغلال قدر بنسبة 0.69% لسنتي (2018-2019)و (2019-2020)و(2020-2021).
- بالنسبة لنتيجة الإستغلال إنخفضت من سنة (2018-2019) و سنة (2020-2021) بنسبة 61.69% ،إرتفعت نسبتها سنتي (2019،2020) بنسبة 0.16%.
- النتيجة المالية في المؤسسة حققت خسارة خلال السنوات الأربع .
- أما بالنسبة للنتيجة الصافية فإن المؤسسة حققت ربح يقدر ب 100056257.91 لسنتي (2018-2020) إضافة إلى الأرباح التي حققتها في 2019و 2021 .

المطلب الثالث : إستخدام مؤشرات التوازن المالي

الفرع الأول : رأس المال العامل FR

يعد رأس المال العامل مؤشرا أساسيا لتحليل و تقييم التوازنات داخل المؤسسة ، و هو يشمل (الأموال الخاصة و خصوم غير جارية – أصول غير جارية) " تمويل " .

جدول رقم (23) : رأسمال العامل :

البيان	2018	2019	2020	2021

أموال دائمة	18997146.71	18221480.06	14577254.29	15256305.47
أصول غير جارية	2332634366.96	2152065763.63	2223733161.90	2255163584.31
FR	-2142663.20	-21338442.83	22091559.07-	22399072.79-

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

❖ نلاحظ من خلال الجدول ، أن قيمة رأسمال العامل خلال السنوات 2018/ 20212019/2020/ قيمة سالبة ، يعني وجود إختلال مالي أي عدم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها غير جارية من أموالها الدائمة .

الفرع الثاني : إحتياج رأس المال العامل BFR

خلال دورة الإستغلال يجب على المؤسسة أن تضمن تغطية مخزوناتها و مدينيها من خلال الديون القصيرة الأجل ، خاصة إذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين . هذا يعكس حاجة المؤسسة إلى مصادر أخرى تستمر لفترة أطول من دورة واحدة . إحتياج رأسمال العامل : (أصول جارية –قيم جاهزة)–(ديون قصيرة الأجل –سلفات مصرفية)

جدول رقم (24) : إحتياج رأسمال العامل .

البيان	2018	2019	2020	2021
أصول جارية – القيم الجاهزة	2451986.98	221863936	234642993	242721280
ديون قصيرة الأجل –السلفات المصرفية	71071017472	66977908191	82043864056	74112665838
BFR	-708256188	-667560443	-820204011	-7386699446

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية .

❖ من خلال النظر إلى الجدول العلوي ، نجد ان قيمة إحتياج رأسمال العامل سالبة ، في السنوات الأربع ، و هذا يعني أن المؤسسة قد غطت إحتياجاتها الدورية ولا تحتاج إلى موارد أخرى و هذا يعني أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة .

الفرع الثالث : الخزينة TR

الخزينة هي المبلغ الإجمالي للأموال التي يمكن للمؤسسة التصرف فيها خلال فترة الإستغلال ، و تشمل الخزينة الأموال النقدية بالإضافة إلى الأموال المودعة في البنوك .

جدول رقم (25) : الخزينة :

البيان	2018	2019	2020	2021
رأسمال العامل	-2142663.20	-21338442.83	-22091559.07	-22399072.79
إحتياج رأسمال العامل	-7082561.88	-6675604.43	-8202040.11	-73866994.46
الخزينة	4939898.89	-1466283.38	-13889518.96	51467921.69

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

❖ في سنتي 2018 و2021نلاحظ أن الخزينة نسبتها موجبة يعني أن المؤسسة إستعملت هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى إستثمارات .

❖ أما في سنتي 2019 و 2020 قيمة الخزينة سالبة و هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى أموال لتمويل عمليات الإستغلال . لذا تلجأ إلى الإقتراض على المدى القصير ، هذا يشير إلى أن رأس المال العامل لا يغطي جزءا من إحتياجات الدورة .

خلاصة الفصل :

يهدف هذا الفصل إلى تجسيد المفاهيم النظرية في الواقع ، حيث تم التعرف على مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة و تقديم هيكلها التنظيمي ، بالإضافة إلى عرض الميزانيات بهدف تطبيق المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة . مع تقديم تعليق لكل نسبة ، بالإضافة إلى حساب مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة .

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع.حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور.حول مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية.،تم الوصول إلى أن التدقيق الداخلي.من المواضيع التي نالت إهتمام الباحثين والمهنيين في مجال التحليل المالي وتدقيق الحسابات، حيث أن القوائم المالية جاءت لخدمة إحتياجات الأطراف المتعاملة مع المؤسسة وتقييم نشاطها، وتقوم بتمثيل صورة الحقيقية للمؤسسة.

وتم التوصل أيضا إلى أن للتدقيق الداخلي دور في زيادة وموثوقية مصداقية القوائم المالية، وذلك من خلال ضرورة تطبيق المعايير تدقيق الدولية، وكذا إلتزام مؤسسات بإتباع مبادئ المحاسبية، ومن هنا نستطيع القول أن للتدقيق الداخلي ضمان أكبر حول مصداقية المعلومات المحاسبية، والتمثيل العادل لوضعية المؤسسات.

ومن أجل تمام بحيثيات الموضوع الذي تم تناوله من خلال ثلاث فصول، فصلين نظري وفصل تطبيقي ،تمت الدراسة الميدانية في مؤسسة مطاحن الزيبان.القنطرة.

إختبار صحة الفرضيات :

من خلال العرض المقدم في سياق البحث قصد إجابة على الإشكالية الرئيسة والأسئلة الفرعية تم إختبار صحة الفرضيات من عدمها والتي تم وضعها كإجابة مؤقتة على النحو التالي :

الفرضية الأولى: أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى"أصبحت عملية التدقيق الداخلي واجبا ضروريا لجميع المؤسسات ،حيث تساعد في تقديم صورة موثوقة للقوائم المالية" حيث أظهرت لنا أن عملية التدقيق الداخلي تعتبر وسيلة تمكن الإدارة على التعرف على المشاكل التي تنشأ داخل المؤسسة وإيجاد الحلول المناسبة لها قبل فوات الأوان. وتكمن أهمية هذه العملية في رقابة القوائم المالية، حيث تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على تحسين جودة القوائم وزيادة موثوقيتها ومصداقيتها ، والحفاض على أصول المؤسسة .

الفرضية الثانية: تم تأكيد صحة الفرضية الثانية"تكشف القوائم المالية عن الحالة المالية للمؤسسة ،حيث تهدف إلى تبسيط البيانات المالية المحاسبية لتكون سهلة الفهم ومتوافقة مع إحتياجات المستخدمين" حيث تعتبر القوائم المالية وسيلة أساسية لنقل المعلومات التي تعكس الصورة المالية للمؤسسة للمستخدمين وتتمثل في قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في الأموال الخاصة ، قائمة التدفقات النقدية والإضاحات .

الفرضية الثالثة: أظهرت الدراسة صحة الفرضية السابقة "مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية من خلال تحديد الأدوات وتطبيق المبادئ والمعايير المتعارف عليها لإثبات صحة القوائم المالية" حيث أن التدقيق الداخلي يساهم في إكتشاف الأخطاء المعتمدة وغير المعتمدة في الدفاتر

والسجلات، وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء وفقا لتطبيق المبادئ والمعايير المتعارف عليها .

الفرضية الرابعة: تم تأكيد صحة الفرضية الرابعة "نعم ،يعد تنوع القوائم المالية أمرا يسمح للمؤسسة بتحديد الحالة المالية الحالية والمستقبلية ،حيث تلعب دورا أساسيا في تحليل الأوضاع المالية داخل المؤسسة"حيث يعتبر تقرير مدقق الحسابات عن القوائم المالية السنوية كافيا لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة. يعتبر هذا التقرير المنتج النهائي لعملية التدقيق ، فهو أداة أو وسيلة للإتصال يمكن من خلالها للمدقق أن ينقل نتائج فحصه وتقييمه للأدلة والقرائن ورأيه الفني المحايد بشأن صحة وسلامة عرض القوائم المالية للمركز المالي في نهاية السنة ونتائج الأعمال.

نتائج الدراسة:

يمكن عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي :

التدقيق الداخلي هو وظيفة إدارية يتضمن التوصيات الإدارية وطرق العمل التي تساهم في الحكم الأفضل للمؤسسة.

يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز مصداقية القوائم المالية.

وتعتمد جودة القوائم المالية على جودة عملية التدقيق في معلوماتها والإلتزام بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

يساعد تحليل القوائم المالية في تقييم آداء المؤسسات كمصدر معلومات يكشف عن نقاط القوة والضعف للمؤسسة .

ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها في مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة،تبين أن المؤسسة موقنة بضرورة إستخدام التدقيق الداخلي كنظام الرقابة الداخلية وكمصدر موثوق يوفر معلومات عالية الجودة التي لايمكن الإستغناء عليها في عملية إتخاذ لقرارات .

التوصيات:

زيادة الإهتمام بعملية التدقيق الداخلي ودعمها بالإمكانيات الضرورية للحصول على نتائج جيدة.

توفير المحيط الملائم للمدققين الداخليين لتمكينهم من إنجاز مهامهم في أحسن ظروف التكثير من مهام تدقيق الداخلي للحد من مختلف المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تهدد إستمرار نشاط المؤسسة.

آفاق الدراسة:

وفي الأخير نأمل من خلال هذه الدراسة أن تكون منطلقا لبحوث أخرى مستقبلية مختلفة تساهم في إثراء الموضوع ويمكن أن نقترح بعض الدراسات:

- أهمية التدقيق الداخلي في صنع القرارات.

- التدقيق الداخلي ودوره في إكتشاف التلاعبات.
- التدقيق الداخلي في الماضي والحاضر.

قائمة المراجع

كتب باللغة العربية :

- أحمد قايد نور الدين. (2015). *التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية* (الإصدار 1). عمان، الأردن : دار الجنان للنشر و التوزيع.
- تامر مزيد رفاعة. (2018). *أصول تدقيق الحسابات وتطبيقه على دوائر العمليات في المنشأة*. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع
- خلف عبد الله الوردات. (2014). *دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA* (الإصدار 1). عمان، الأردن: الوراقة للنشر والتوزيع
- خالد أمين عبد الله. (2014). *تدقيق الحسابات*. مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات
- رزق أبو زيد الشحنة. (2015). *تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- زاهره عاطف سواد. (2009). *مراجعة الحسابات و التدقيق* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
- سامي محمد الوقاد، و محمد وديان لؤي . (2019). *تدقيق الحسابات*. عمان، الأردن: مكتبة المجمع العربي للنشرو التوزيع.
- سعود كايد. (2012). *تدقيق الحسابات*. عمان، الأردن: المملكة الأردنية الهاشمية.
- محمد التهامي طواهر، و مسعود صديقي . (2006). *المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية* (الإصدار 2). الجزائر، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2016). *المراجعة و التدقيق الشرعي* (الإصدار 1). عمان، الأردن : دار الجنان للنشر والتوزيع.
- محمد زامل فليح الساعدي، و فلح الساعدي حكيم حمود. (2019). *التدقيق الداخلي في الشركات العامة على وفق معايير التدقيق الدولية* (الإصدار 1). بغداد، العراق: دار عشتار الأكاديمية (IAG).
- علون محمد لمين. (2019). *نظام المعلومات المحاسبية و التدقيق الداخلي*. عمان، الأردن: دار أسامة للشر و التوزيع.
- أحمد محمد نور. (2003). *مبادئ المحاسبة المالية المبادئ و المفاهيم و الإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية*. مصر: الدار الجامعية.
- أمين السيد أحمد لطفي. (2005). *نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)*. القاهرة، مصر.
- حسين القاضي، و حمدان مأمون . (2012). *المحاسبة الدولية و معاييرها*. عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- حمزة محمود الزبيدي. (2000). *التحليل المالي (تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل)*. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.
- خميسي شيحه. (2013). *التسيير المالي للمؤسسة*. الجزائر، الجزائر: دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع.

- دونالد كيسو، و جيرى ويجانت. (بلا تاريخ). *المحاسبة المتوسطة الجزء الأول* (الإصدار الطبعة الأولى). الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- رضوان حلوة حنان، و فليح البلداوي نزار . (2009). *مبادئ المحاسبة المالية القياس و الإفصاح في القوائم المالية* (الإصدار 1). عمان، الأردن: إثراء للنشر و التوزيع.
- رضوان حلوه حنان. (2003). *بدائل القياس المحاسبي المعاصر*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع.

- رضوان حلوه حنان، و فليح البلداوي نزار . (2009). *مبادئ المحاسبة المالية القياس و الإفصاح في القوائم المالية* (الإصدار 1). عمان، الأردن : إثراء للنشر و التوزيع.
- سمير محمد شاهد، و عبد العال حماد طارق . (2000). *قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية*. بيروت، لبنان : إتحاد المصارف العربية.
- شعيب شنوف. (2009). *محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS*. الجزائر: المكتبة الشركة الجزائرية بوداود.
- شعيب شنوف. (2012). *التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع.
- طارق عبد العال حماد، و محمد الشاهد سمير . (2000). *قواعد و إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية*. بيروت، لبنان: إتحاد المصارف العربية.
- عبد الرحمن عطية. (2011). *المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي* (الإصدار 1). برج بوعريريج، الجزائر.
- عبد الوهاب رميدي، و سمامي علي. (2016). *المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي* (الإصدار 2).
- عبد الوهاب نصر على. (2007). *القياس و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية و الدولية*. مصر: الدار الجامعية.
- عبد الوهاب نصر علي، و السيد شحاته شحاته . (2015). *التسويات الجردية و إعداد و تحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية*. الإسكندرية، مصر : دار التعليم الجامعي.
- عدنان تايه النعيمي، و التميمي أرشد فؤاد. (2007). *التحليل و التخطيط المالي (إتجاهات معاصرة)*.
- عطاالله علي الزبون. (2010). *إستراتيجيات التحليل المالي*. عمان، الأردن: دار المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع.
- كمال الدين الدهراوي. (2006). *تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار*. الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- كيموش بلال. (2022). *التدقيق البنكي* (الإصدار 1). القاهرة، مصر: دار حميثرا للنشر.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2022). *التحليل المالي* (الإصدار 1). المنامة، البحرين: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
- محمد محمود البابلى، و السيد شحاته شحاته. (2014). *مبادئ المحاسبة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية و الدولية*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية – الإسكندرية –.
- محمد محمود عبد المجيد، العوام عاطف ، و غلاب حسن أحمد . (2000). *المحاسبة*.
- مصطفى يوسف كافي، أحمد حموده سمير ، بني ياسين أحمد علي ، و أحمد أبو عيد هاني . (2012). *مبادئ المحاسبة المالية الاصول العلمية و العملية الجزءالأول* (الإصدار 1). عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع.
- مؤيد راضي خنفر، و فلاح المطارنة غسان . (2006-2011). *تحليل القوائم المالية*. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
- مؤيد راضي خنفر، و فلاح غسان. (2006-2011). *تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي* (الإصدار 1-2). عمان، الأردن : دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.

مذكرات و أطروحات:

- إيهاب ديب مصطفى رضوان. (2012). أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية(رسالة ماجستار). كلية التجارة ، غزة: الجامعة الإسلامية .
- بدرة بن التومي. (2013). آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على العرض و الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
- بن خليفة حمزة. (2012). دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة(رسالة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- بن عروج صبرينة. (2012). أهمية و إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية –دراسة مقارنة –دراسة حالة مؤسسة معالجة المياه (رسالة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، الجزائر: جامعة الجزائر –3–.
- بن فرج زوينة. (2014). المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق(أطروحة دكتوراء). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
- تونسي نجاة. (2016). مردودية مدقق الحسابات في ظل تبني معايير المحاسبة الدولية (أطروحة دكتورا). كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس .
- درغام سوزان عطا. (2008). العلاقة بين التدفقات النقدية و عاوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)(دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين) (رسالة ماجستير). كلية التجارة، غزة: الجامعة الإسلامية.
- رياض زلاسي. (2012). إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية " دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال 22009–2010(شهادة ماجستار). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- سميرة بوعكاز. (2015). مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي(أطروحة دكتورا). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- طبشوش سارة. (2023). أثر إعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التحكم بمخاطر التدقيق (أطروحة دكتورا). كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس _سطيف1.
- طيب مداني. (2014–2015). القوائم المالية المدمجة وفق النظم المحاسبي المالي SCF و معايير المحاسبة الدولية IAS و IFRS –دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار (ENSP) خلال سنة 2013–(شهادة ماجستار). كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة. (2010). التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية (أطروحة ماجستار). كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة الجزائر–3–.

- عوماري عائشة. (2018). دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة الخدمة البنكية من وجهة نظر موظفي البنك(أطروحة دكتورا). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، أدرار: جامعة أحمد دراية.
- فنور حنان. (2022). أثر المحاسبة عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية –دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية –(أطروحة دكتورا). كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة: جامعة 20 أوت 1955.
- كمال الدين الدهراوي. (2006). *تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار*. الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- مبسوط هوارية. (2016). فعالية التدقيق في ظل تطبيق المعايير المالية و المحاسبية الدولية في الجزائر(أطروحة دكتورا). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي اليابس.
- محمد الأمين خنيوة. (2007–2008). فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي(رسالة ماجستار). كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة متنوري.
- مشري حسناء. (2008). دور و أهمية القوائم المالية في إتخاذ القرارات دراسة ميدانية ببنك سوسيتي جينيرال الجزائر وكالة سطيف (رسالة ماجستار). كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
- موسى بن التاج. (2024). دور المرونة المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الإقتصادجية الجزائرية(أطروحة دكتورا). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- هوام جمعة، و نوال لعشوري . (بلا تاريخ). الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع ، رهانات و أفاق)(شهادة ماجستار. *كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير*. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

المجلات :

- بن العايش فاطمة. (2022). التدقيق الداخلي كأداة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية. *المجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، 15*(2)، صفحة 73_87.
- بن قطيب علي، و حطاب دلال. (2019). أهمية إعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية – دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 و النظام المحاسبي المالي. *مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، 04*(01)، الصفحات 01-23.
- زغبة طلال، و حسين الأمين شريط . (2018). أهمية التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة القوائم المالية –دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية –. *مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة*(05)، الصفحات 195-204.
- شيخي سلمة، و مريم رياض . (2021). التدقيق الداخلي كأداة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية –دراسة حالة الشركة ذات المسؤولية المحدودة "س س". *مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، 06*(01)، الصفحات ص:64-87.

- صالحي محمد يزيد. (2014). واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية دراسة ميدانيةعلى مجموعة من الشركات. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية و الإقتصادية، 2*(5)، الصفحات 271-296.
- وحياني نجية، فتحي بن يشو، و سليمان نذير حاج . (2023). أهمية التدقيق الداخلي في الرفع من جودة القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية. *مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، 19*(2)، صفحة 433_449.

الجرائد الرسمية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد19. 25مارس2009.

الملاحق

FILIALE CEREALES LES ZIBANS
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:15/05/2024 9:52
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		59 226 337,07	100 056 257,91
Autres capitaux propores - Report à nouveau			4 106 255,31
Comptes de liaison (Fusion Absorption)		1 169 939 156,07	1 169 939 156,07
Comptes de liaison		228 552 776,37	268 626 113,78
TOTAL I		**1 457 718 269,51**	**1 542 727 783,07**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		313 820 000,00	313 820 000,00
Impôts (différés et provisionnés)		10 251 683,45	8 612 344,50
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		40 358 053,88	34 554 543,96
TOTAL II		**364 429 737,33**	**356 986 888,46**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		13 194 981,20	27 140 558,44
Impôts		3 927 774,30	32 094 508,54
Autres dettes		652 656 325,69	651 475 107,74
Trésorerie passif			
TOTAL III		**669 779 081,19**	**710 710 174,72**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 491 927 088,03**	**2 610 424 846,25**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d"états financiers consolidés

CIC LES MOULINS DES ZIBANS

ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTARA EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:28/03/2024 10:25

EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2021			2020
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		736 426,56	523 259,93	213 166,63	234 000,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		16 478 991,99		16 478 991,99	16 478 991,99
Bâtiments		1 179 042 494,60	474 244 861,57	704 797 633,03	717 150 907,31
Autres immobilisations corporelles		1 877 625 657,63	1 204 471 386,18	673 154 271,45	707 282 858,55
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		78 000,00		78 000,00	78 000,00
Immobilisations destinés à la cession		17 114 656,37	17 114 656,37		
Impôts différés actif		15 768 928,81		15 768 928,81	13 440 136,89
Comptes de liaison		844 672 592,40		844 672 592,40	769 068 267,16
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 951 517 748,36**	**1 696 354 164,05**	**2 255 163 584,31**	**2 223 733 161,90**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		93 086 678,21		93 086 678,21	82 998 462,33
Créances et emplois assimilés					
Clients		499 716 369,46	353 187 115,58	146 529 253,88	145 194 456,28
Autres débiteurs		1 615 034,65		1 615 034,65	3 073 989,46
Impôts et assimilés		15 227 465,04	13 737 151,36	1 490 313,68	3 376 084,91
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		79 991 445,55		79 991 445,55	162 402 909,76
TOTAL ACTIF COURANT		**689 636 992,91**	**366 924 266,94**	**322 712 725,97**	**397 045 902,74**
TOTAL GENERAL ACTIF		**4 641 154 741,27**	**2 063 278 430,99**	**2 577 876 310,28**	**2 620 779 064,64**

GIC LES MOULINS DES ZIBANS
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:28/03/2024 10:26
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2021	2020
Ventes et produits annexes		16 783 985,40	7 025 228,83
Ventes de marchandises		2 023 951 227,68	2 067 959 575,04
Ventes de produits finis		555 983,21	1 058 820,00
Ventes autres produits		13 300 045,12	12 839 798,00
Autres prestations		-802 643,70	-5 888 266,73
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée		1 179 859,73	1 268 771,38
Subventions d'exploitation		10 113 994,36	22 579 785,11
Cession inter complexes		**2 065 082 451,80**	**2 106 843 711,63**
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		-1 590 647 939,35	-1 624 058 938,28
Achats consommés		-34 018 598,39	-29 231 493,95
Services extérieurs et autres consommations		**-1 624 666 537,74**	**-1 653 290 432,23**
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**440 415 914,06**	**453 553 279,40**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		-159 613 670,24	-164 178 546,42
Charges de personnel		-9 625 997,25	-10 072 453,03
Impôts, taxes et versements assimilés		**271 176 246,57**	**279 302 279,95**
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 507 236,63	1 654 841,08
Autres produits opérationnels		-583 416,10	-1 401 120,71
Autres charges opérationnelles		-65 242 912,77	-63 264 975,34
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		8 277 832,45	209 000,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		**215 134 986,78**	**216 500 024,98**
V- RESULTAT OPERATIONNEL			197 708,29
Produits financiers		-9 557 344,56	-11 044 720,56
Charges financières		**-9 557 344,56**	**-10 847 012,27**
VI-RESULTAT FINANCIER		**205 577 642,22**	**205 653 012,71**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-41 705 310,79	-41 404 196,50
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		426 216,13	115 676,10
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-24 740 345,06	-26 472 231,35
Participations des travailleurs au bénéfice		**2 074 867 520,88**	**2 108 905 261,00**
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-1 935 309 318,38**	**-1 971 013 000,04**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**139 558 202,50**	**137 892 260,96**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**139 558 202,50**	**137 892 260,96**
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE			

FILIALE CEREALES LES ZIBANS
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:15/05/2024 9:52
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		666 426,56	354 426,56	312 000,00	390 000,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		16 478 991,99		16 478 991,99	16 478 991,99
Bâtiments		1 178 169 494,57	447 821 412,91	730 348 081,66	743 545 256,31
Autres immobilisations corporelles		1 872 892 915,81	1 122 024 914,49	750 868 001,32	698 745 929,54
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		78 000,00		78 000,00	226 340,00
Immobilisations destinés à la cession		17 114 656,33	17 114 656,33		
Impôts différés actif		11 829 141,62		11 829 141,62	9 582 417,52
Comptes de liaison		642 151 547,04		642 151 547,04	863 665 431,60
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 739 381 173,92**	**1 587 315 410,29**	**2 152 065 763,63**	**2 332 634 366,96**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		85 918 640,22		85 918 640,22	108 734 741,24
Créances et emplois assimilés					
Clients		493 233 613,47	361 673 948,03	131 559 665,44	131 711 354,67
Autres débiteurs		4 295 276,18		4 295 276,18	3 102 626,96
Impôts et assimilés		13 827 505,79	13 737 151,36	90 354,43	1 649 974,43
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		117 997 388,13		117 997 388,13	32 591 781,99
TOTAL ACTIF COURANT		**715 272 423,79**	**375 411 099,39**	**339 861 324,40**	**277 790 479,29**
TOTAL GENERAL ACTIF		**4 454 653 597,71**	**1 962 726 509,68**	**2 491 927 088,03**	**2 610 424 846,25**

FILIALE CEREALES LES ZIBANS
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:15/05/2024 9:52
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2019	2018
Ventes et produits annexes		24 518 454,73	45 495 949,60
Ventes de marchandises		1 418 248 698,01	1 635 183 467,51
Ventes de produits finis		520 490,00	
Ventes autres produits		82 156 689,40	38 482 851,84
Autres prestations		-5 674 340,40	8 763 644,46
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée		2 059 211,55	2 719 249,51
Subventions d'exploitation		-3 878 548,64	37 602 098,00
Cession inter complexes		**1 517 950 654,65**	**1 768 247 260,92**
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		-1 208 379 926,98	-1 407 154 943,23
Achats consommés		-39 367 558,33	-37 410 115,53
Services extérieurs et autres consommations		**-1 247 747 485,31**	**-1 444 565 058,76**
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**270 203 169,34**	**323 682 202,16**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		-129 924 248,50	-125 048 706,48
Charges de personnel		-7 030 205,75	-6 112 148,85
Impôts, taxes et versements assimilés		**133 248 715,09**	**192 521 346,83**
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		4 654 312,42	1 256 650,23
Autres produits opérationnels		-187 656,84	-145 348,80
Autres charges opérationnelles		-56 697 935,79	-53 915 998,23
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		5 221 210,00	60 000,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		**86 238 644,88**	**139 776 650,03**
V- RESULTAT OPERATIONNEL			
Produits financiers		-2 388 024,93	-71 462,45
Charges financières		**-2 388 024,93**	**-71 462,45**
VI-RESULTAT FINANCIER		**83 850 619,95**	**139 705 187,58**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-18 315 286,00	-29 041 506,25
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		271 707,24	509 938,57
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-6 580 704,12	-11 117 361,99
Participations des travailleurs au bénéfice		**1 531 704 725,71**	**1 769 563 911,15**
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-1 472 478 388,64**	**-1 669 507 653,24**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**59 226 337,07**	**100 056 257,91**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**59 226 337,07**	**100 056 257,91**

CIC LES MOULINS DES ZIBANS
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA-W- BISKRA

EDITION_DU:28/03/2024 10:25
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		139 558 202,50	137 892 260,96
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Comptes de liaison (Fusion Absorption)		1 169 939 156,07	1 169 939 156,07
Comptes de liaison		226 551 463,67	161 409 395,70
TOTAL I		**1 536 048 822,24**	**1 469 240 812,73**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		235 365 000,00	274 592 500,00
Impôts (différés et provisionnés)		13 649 577,49	11 747 001,70
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		51 686 252,17	44 760 109,65
TOTAL II		**300 700 829,66**	**331 099 611,35**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		17 751 086,28	34 192 169,20
Impôts		9 462 048,82	8 611 768,80
Autres dettes		713 913 523,28	777 618 094,01
Trésorerie passif			16 608,55
TOTAL III		**741 126 658,38**	**820 438 640,56**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 577 876 310,28**	**2 620 779 064,64**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
عمادة الكلية

Université Mohamed Khider –Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de gestion

الرقم : 00745/ ك.ع.إ.ت.ع ت /2024

إلى السيد مدير: شركة مطاحن الزيبان القنطرة
القنطرة - ولاية بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلبة:

1- بربار ي ريان
2- زميري نسرين
3- /

المسجلون بـ: قسم العلوم المالية و المحاسبية
بالسنة: ثانية ماستر محاسبة و تدقيق
وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة التخرج المعنونة بـ:

" التدقيق الداخلي كأداة لتحسين جودة القو ائم المالية"

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

بسكرة في: 2024-05-15

ع/ عميد الكلية

نائب العميد المكلف بالدراسات في الطور
المرتبط بالتكوين والشهادات والبحث
محمد ي

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

مدير عام شركة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة
ضيف الله عبد المليك